



جامعة محمد بوضيف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية.



البعد الطاقوي في الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا

مذكرة مكملة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأستاذ المشرف:

د/ محمد بوضيف

إعداد الطالب:

جمال صدوق.

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة د
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	د. محمد بوضيف
عضوا مناقشا	جامعة المسيلة د

السنة الجامعية: 2017/2018 م الموافق لـ: 1438/1439هـ

سورة التوبة

فكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقني في إتمام هذا البحث .
وأقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ
الدكتور محمد بوضياف، لإشرافه على هذا البحث
وعلى ما قدمه لي من عون وتوجيهات وتصويبات طيلة
مدى إنجاز هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر أيضا لأختي الصغيرة أميرة على
دعمها الدائم وتشجيعها المستمر أثناء إنجاز هذا البحث

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور القوي لمصادر الطاقة كمورد استراتيجي في تحقيق أهداف السياسة الروسية، وذلك عبر التطرق لمختلف وسائل الإستراتيجية الطاقوية تجاه أوكرانيا وكذا تداعياتها على أمن أوروبا الطاقوي . إضافة إلى إبراز مكانة أوكرانيا الجيوسياسية بالنسبة لروسيا ومدى إدراك صانع القرار الروسي أن أي عودة قوية لروسيا على الساحة الدولية مرتبطة ببسط نفوذها على أوكرانيا خاصة في ظل السياسات الغربية الطامحة لكبح النفوذ الروسي في شرق أوروبا .

Abstract

This study aims to highlight the strong role of energy sources as a strategic resource in achieving the objectives of Russian policy, by addressing the various means of energy strategy towards Ukraine as well as its implications for the security of energy Europe. In addition to highlighting Ukraine's geopolitical status for Russia and the extent to which the Russian decision-maker understands that any strong Russian return to the international arena is linked to its influence on Ukraine, especially under Western policies that aspire to curb Russian influence in Eastern Europe.

فهرس

أ- ح مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري المفسر لإستراتيجية روسيا

- 11 المبحث الأول: المقرب الجيوبولتيكي لتفسير الاستراتيجية الروسية
- 11 المطلب الأول: نظرية القوة الكبرى لألفريد ماهان (*Alfred Thayer Mahan* 1840-1914)
- 14 المطلب الثاني: نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر (*mackin halford*)
- 18 المبحث الثاني: المدرسة الجيوبولتيكية في روسيا
- 18 المطلب الأول: رؤية المدرسة الجيوبولتيكية لإستراتيجية روسيا
- 18 المطلب الثاني: تيارات المدرسة الجيوبولتيكية
- 18 السلافيون
- 19 الشيوعيون

الفصل الثاني: محددات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا

- 22 المبحث الأول: أهمية المحدد الاقتصادي في السياسة الروسية
- 22 المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوكرانيا
- 25 المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الروسية
- 25 1- التعاون الطاقوي الروسي الأوكراني
- 26 2- شركة غازبورم
- 27 المبحث الثاني: أهمية الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا بالنسبة لروسيا
- 27 المطلب الأول: المحدد الجغرافي
- 29 المطلب الثاني أهمية شبه جزيرة القرم
- 30 المبحث الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية
- 30 المطلب الأول: الهوية السلافية المشتركة
- 31 المطلب الثاني: الأقلية الروسية في أوكرانيا

الفصل الثالث: البعد الطاقوي في الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا

- 34 المبحث الأول: جيوسياسية أنابيب الطاقة
- 34 المطلب الأول: مفهوم أمن إمدادات الطاقة
- 35 المطلب الثاني: أهمية شبكة نقل الطاقة الأوكرانية في نظام إمدادات الطاقة الروسية

37	المطلب الثالث: خطر الاعتماد الروسي على أوكرانيا كدولة جسر لإمداداتها الطاقوية.....
40	المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الروسية.....
40	المطلب الأول: التصدي لمشاريع أمريكا وأوروبا في أوكرانيا.....
40	المطلب الثاني: مواجهة الدرع لصاروخي الأمريكي.....
41	المطلب الثالث: تحدي العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الغرب.....
45	المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الطاقوية الروسية في أوكرانيا.....
45	المطلب الأول: السيطرة على شبكة أنابيب الغاز الطبيعي.....
47	المطلب الثاني: أزمة الغاز الأولى 2006.....
48	1- خلفية الأزمة.....
50	2- بوادر اشتداد الأزمة.....
52	3- حل الأزمة.....
53	المطلب الثالث: أزمة الغاز الثانية 2009.....
53	1- خلفية الأزمة.....
55	2- بداية الأزمة.....
57	3- نهاية الخلاف.....
57	4- إبرام اتفاق 2009/01/19.....
59	المطلب الرابع: البعد السياسي لأزمات الغاز.....
61	خاتمة:.....
	قائمة المصادر والمراجع.....

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

26	جدول رقم (01): مجالات استثمار الشركات الروسية داخل أوكرانيا.....
38	جدول رقم (02): مقدار صادرات الغاز الروسي نحو أوروبا عبر أوكرانيا(2013 - 2014).....
23	خريطة رقم (01): مرور أنابيب الغاز الروسي عبر أوكرانيا.....
28	خريطة رقم (02): الخريطة السياسية لأوكرانيا.....
36	خريطة رقم (03): خريطة إمدادات الطاقة عبر أوكرانيا.....
24	الشكل رقم (01): الواردات الروسية من أوكرانيا.....

صفتان

يشكل احتلال روسيا موقعا استراتيجيا على الخريطة العالمية إحدى أهم الميزات القوية والدافعة لقدرتها على التمتع ضمن أهم المؤثرين في السياسة العالمية والدليل على ذلك الكثير من الشواهد التاريخية، من أبرزها هزيمة النازية على حدود أراضيها وهذا دليل لإدراك مدى أهمية الموقع سواء من الناحية الدفاعية أو الهجومية.

بعد نهاية الحرب الباردة ورثت روسيا تركة الإتحاد السوفياتي سواء عوامل القوة أو الضعف فشكل كل من الموقع والفيديو إحدى أهم عناصر القوة بينما ورثت مشاكل اقتصادية كبيرة عجلت بتراجع كبير لروسيا على الصعيد الدولي في عهد الرئيس يوريس يلتسن.

إن اعتياد روسيا على لعب أدوار فاعلة في العلاقات الدولية، عجل بتبنيها سياسة تأخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا على مختلف الأصعدة في ظل أطماع وأهداف أوروبية وأمريكية تستهدف جوارها ومجالها الحيوي. فالناتو هو إحدى أدوات الابتزاز والضغط على روسيا غير أن هذه الأخيرة وبفضل تفوقها في مجال الأسلحة الإستراتيجية استطاعت خلق توازن يكفل عدم تشديد الخناق عليها.

وصول فلاديمير بوتين سنة 1999 عجل بتغيير السياسة الخارجية الروسية لتتماشى والدور الريادي في السياسة، الدولية حيث رسم الرئيس الجديد سياسة خارجية قائمة على تحديد الأهداف الروسية القومية والدفاع عنها.

بدأها بإقامة علاقات متميزة مع حلفاء الإتحاد السوفياتي السابقين الصين والهند وإيران) والهدف من ذلك استعادة المكانة الدولية ومحاولة مقارعة الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

شكل النهوض بالاقتصاد الوطني إحدى أهم أولويات بوتين في العودة بروسيا على الساحة الدولية من خلال التركيز على عاملي الطاقة وصادرات السلاح حيث تم تسديد الديون الروسية سنة 2002 وتم توفير احتياطي صرف بلغ 600 مليار دولار سنة 2005

تزامنت وارتفاع أسعار البترول) هذا ما جعل روسيا تقفز إلى المرتبة الثانية في احتياطها من الذهب والعملية الصعبة بعد اليابان، كما أن روسيا حققت نمواً سريعاً قدر بـ 7% لتصبح بهذا قوة اقتصادية، ما ساعدها على الدخول نادي مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى¹.

أما على الصعيد السياسي فبرزت بقوة من خلال المواقف الندية للولايات المتحدة الأمريكية، بعد فراغ طويل لمن يقول لا لأمريكا وسياساتها، وهي تبرهن على ذلك وبقوة من خلال الحفاظ على مكاسبها الإستراتيجية بدءاً بسوريا أين تتواجد عسكرياً في قاعدة طرطوس البحرية زيادة على العلاقات المميزة مع الكثير من الدول والمجموعات الصاعدة مثل مجموعة البريكس كقوة موازية لمجموعة الثماني.

شكلت عودة روسيا على الساحة الدولية مصدر ريبية وشك للو.م.أ وكذا أوروبا في عودة قوية لروسيا باعتبار هذه الأخيرة القادرة الوحيدة على مزاحمتها كونها تملك ترسانة نووية وتفوق في مجال أنظمة الصواريخ، مكثفة جهودهم في محاولة حصر روسيا في مجال جيوبوليتيكي ضيق. وكذا نشر دروع صاروخية على مقربة من الحدود بما يضعف التفوق الروسي، وهكذا سعت أمريكا لتوسيع حلف الناتو إلى حدود روسيا من خلال ضم دول البلطيق ودول أوروبا الشرقية، وعلى اعتبار إن أوكرانيا في قلب الإستراتيجية الروسية المرتبطة بأمن روسيا القومي وطموحاتها المستقبلية جعلها ترفض أي منافس استراتيجي لها في أوكرانيا وذلك بتبني عدة استراتيجيات لمواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

¹ ليليا شيبستوفا، روسيا بوتين، تر: بسام شبيحة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 471 .

1- الإشكالية:

يشكل الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا أهمية كبيرة لروسيا، هذه الأخيرة ترى في أوكرانيا امتداد جغرافي لها وعلى ارتباط وثيق بها يعود إلى التاريخ المشترك الروسي الأوكراني خاصة في العهد السوفياتي ما خلف علاقات اجتماعية اقتصادية وطيدة وعلى ارتباط كبير جدا غير أن كل هذه المعطيات قابلها رفض غربي شديد لمختلف استراتيجيات روسيا نحو أوكرانيا في محاولة لحصر روسيا في حدودها وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف وظفت روسيا البعد الطاقوي في إستراتيجيتها تجاه أوكرانيا بداية من سنة 2000؟

وللإجابة على المشكلة البحثية تطلب تفكيكها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

2- أسئلة فرعية:

- 1- ما هي محددات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا؟
- 2- ما مدى نجاعة البعد الطاقوي في الإستراتيجية الروسية؟
- 3- ما هي أهم وسائل الإستراتيجية الروسية؟

3- الفرضيات:

للإجابة عن المشكلة البحثية والأسئلة الفرعية قدمت مجموعة من الفرضيات على

النحو التالي:

- يشكل كل من المحدد الأمني والاقتصادي المحرك الرئيسي للإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا.
- توظيف روسيا لوسائل فعالة كالطاقة في إستراتيجيتها يضمن تحقيق أبعاد الأمن القومي الروسي .
- شكّل البعد الطاقوي دورا حاسما في ترجيح كفة روسيا في إستراتيجيتها نحو أوكرانيا.

4- أهمية الدراسة:

أ- أهمية عملية: تكمن أهمية الموضوع العملية في معرفة قوة ونجاح الإستراتيجية الروسية خاصة في بعدها الاقتصادي ومدى ترجيحه لكفة روسيا خارج حدودها الإقليمية بغية الحفاظ على مصالحها الحيوية التي تمثل أوكرانيا جوهر ذلك ما تسعى الدراسة لتوضيحه.

كما تساهم الدراسة في توضيح بعض جوانب الصراع الروسي الغربي حول أوكرانيا لأهمية هذه الأخيرة لمختلف أطراف الصراع .

كذلك تكمن الأهمية العملية في تكوين خبرة علمية في مجال مواجهة وإدارة قضايا الأمن الطاقوي خاصة وأن الجزائر تتشابه مع الحالة الروسية باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط والغاز .

ب- أهمية علمية: تكمن أهمية الموضوع من الناحية العلمية في فهم ومعالجة إستراتيجية روسيا وكذا مختلف المحددات المتحركة فيها، إضافة إلى إلقاء الضوء على مختلف الوسائل والآليات المستخدمة في ذلك، إضافة إلى الاستناد على المقاربات النظرية لتفسير وتبرير التحول الكبير في إستراتيجية روسيا وتوجهاتها الجديدة .

5- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

يقف سبب اختياري للموضوع في محاولة فهم العودة القوية لروسيا على الساحة الدولية كفاعل قوي طامع لاستعادة أمجاد روسيا، من بوابة الأزمة الأوكرانية رغم التصدي الكبير للغرب خاصة ملف العقوبات. وأيضا محاولة فهم دور الطاقة في العلاقات الدولية.

ب- الأسباب الموضوعية:

الهدف هو معرفة الأبعاد الإستراتيجية والجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية وأسباب التنافس الغربي عليها. وكذلك فهم العلاقات بين الدول الكبرى بما يساهم في فهم وتفسير طبيعة النظام الدولي في تركيبته ومختلف التغيرات التي تطرأ عليه.

6- المجال الزمني والمكاني:

أ- الإطار المكاني:

يشمل المجال المكاني كل من أوكرانيا وروسيا التي تشكلان طرف الدراسة مع التعرض إلى المحيط الجيوسياسي الروسي.

ب- الإطار الزمني:

أما المجال الزمني فهو مقترن بوصول فلاديمير بوتين وتغير الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية (سنة وصول بوتين 1999).

7- صعوبات الدراسة:

تناول موضوع في العلاقات الدولية يبقى أمر صعب لفهم معطياته وتعقيداته لاختلاف وتعدد الفواعل وتشابك المصالح.

شكلت حداثة الموضوع سبب في نقص المراجع المتتالة لموضوع تأثير الطاقة في إستراتيجية روسيا.

8- المفاهيم:

أ- الإستراتيجية:

مصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذ من الكلمة الإغريقية *strato* وتعني الجيش أو الحشود العسكرية، ومن تلك الكلمة اشتقت اليونانية القديمة مصطلح *strategos* وتعني فن إدارة وقيادة الحروب.

وهي مصطلح عسكري بالأساس وتعني الخطة الحربية وفن التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحروب، وفي نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوبها.

كما تعكس الإستراتيجية الخطط المحددة مسبقا لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها. كما تعرف أيضا بأنها خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتمادا على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفر في المدى القصير. تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيها، فهي تخطيط عال المستوى فمن ذلك الإستراتيجية العسكرية أو السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدامه وسائل معينة. فهي علم وفن التخطيط والتكتيك¹.

ب- الجيوبوليتيك :

هو علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي، وكان أول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي **رودولف كجلين** وعرفه بأنه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي" بينما عرفه مفكر آخر جاء بعده يدعى **كارل هوسهوفر** بأنه "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار العام للجيوبوليتكا الذي تتحلى فيه الأحداث السياسية".

أضيف إلى الجيوبوليتيك مصطلح **الجيوسياسية** والتي تعرف بأنها "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها" ومنها أيضا دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة².

3- أوكرانيا:

تعني الأرض المتخامة، أي المجاورة لروسيا، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث أعلن عن استقلالها في 24 أوت 1991، وتترجع أوكرانيا على

¹ سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص15.

² المرجع نفسه، ص33.

مساحة قدرها 603.628 كلم² (قبل فصل القرم البالغ مساحتها 26000 كلم²) وهي ثاني أكبر مساحة في المنطقة بعد روسيا، وتقع أوكرانيا في قلب أوروبا الشرقية، وهي بوابة روسيا الغربية نحو أوروبا، في حين تمثل لأوروبا البوابة الشرقية نحو روسيا، وهي دولة تدور حولها معظم النظريات الجيوسياسية للسيطرة على أوراسيا¹.

8- الأدبيات السابقة:

تناولت العديد من الأدبيات موضوع الطاقة كإستراتيجية روسية جد حاسمة في تحقيق المكاسب السياسية وكذا الاقتصادية نذكر منها:

- كتاب **إمبراطور الغاز** لمؤلفته **ناتاليا غريب**. ترجمة للدكتور **عمار قط**، أين تحدثت في هذا الكتاب عن أهمية الغاز في الإستراتيجية الروسية وتحدثت بإسهاب عن أزمات الغاز الأولى والثانية عن جذورهما ووخلفياتهما وكذا الأطراف المتنازعة.

- دراسة **وردة هاشم علي عيد** بعنوان "**صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**" القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2013، التي تناولت تحليل الصراع بين القوى الحالية وتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين حول الطاقة. وتم التركيز على الطاقة التقليدية وتحديد النفط والغاز في منطقتي إفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز وترى الدراسة أن الحروب والصراعات الحالية هي بالأساس على موارد الطاقة ما بين دول كبرى وأخرى متوسطة، كما تمت الإشارة إلى أمن الطاقة في الإستراتيجية الروسية باعتبارها عملاق نفطي له أفضلية التوريد لأوروبا لقربها الجغرافي.

- مقال **لدانييل يورغن** (متخصص في شؤون أمن الطاقة ورئيس مجلس إدارة كمبريدج من الطاقة) بعنوان **ضمان أمن الطاقة (ensuring energy security)** في مجلة الشؤون الخارجية تطرق فيه الكاتب إلى تاريخ بروز مفهوم أمن الطاقة في العلاقات الدولية،

¹ Anders aslund, *Ukraine: how ukraine became a market economy and democracy* (Washington d.c Peterson institute for international economics 2009) p25.

وتطوره والنقاش الدائر في تعريفه، مع الإشارة إلى قضية الخلاف الروسي-الأوكراني، وما حمله من تحديات على الأمن الطاقوي الأوروبي.¹

10- المنهج المستخدم:

- منهج دراسة حالة:

يعرف أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما دوليا، وهو يركز على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة ومنه فإن دراسة إستراتيجيات الدول وسلوكاتها تجاه قضية معينة يتطلب الإلمام بكل حالة على حدى وهذا يتطلب استعمال منهج دراسة الحالة في دراسة حالة أوكرانيا وروسيا التي نهدف من خلالها إلى معرفة المعلومات والبيانات حول العلاقة الروسية الأوكرانية.²

¹ Filip siel louis, *Géopolitique de pétrol*(paris: armand colin, 2006) p.2.

² محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج الاقتراب والأدوات (الجزائر: د.د.ن، 1997)، ص 84.

الفصل الأول

الإطار النظري المفسر لإستراتيجية روسيا

تمهيد:

- المبحث الأول: المقرب الجيوبولتيكي لتفسير الاستراتيجية الروسية.
- المطلب الأول: نظرية القوة الكبرى لألفريد ماهان *Alfred Thayer Mahan* (1840-1914)
- المطلب الثاني: نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر *halford mackinder*
- المبحث الثاني: المدرسة الجيوبولتيكية في روسيا
- المطلب الأول: رؤية المدرسة الجيوبولتيكية لإستراتيجية روسيا
- المطلب الثاني: تيارات المدرسة الجيوبولتيكية
 - السلافيون
 - الشيوعيون

تتميز روسيا عن الكثير من القوى البارزة في تحديها الدائم والمستمر والباحث عن قيادة عالمية تتماشى والقدرات الكبيرة والهائلة التي تمتلكها، والتي تسعى دائما إلى عقلنتها مع مجمل الأهداف الإستراتيجية فروسيا وباعتبارها ثاني أكبر ترسانة نووية في العالم، وأكبر مصدر للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أنها أكبر دولة في العالم بمساحة 17.75 مليون كم². وتملك أكبر مخزون للمياه العذبة بأكثر من 120 ألف نهر وأكثر من مليون بحيرة وتنتج 17% من الإنتاج العالمي للبترول، و90% من الإنتاج العالمي للغاز، وحوالي 20% من الإنتاج العالمي للمعادن كالحديد والصلب¹.

إن الرؤية النظرية المفسرة لجوهر الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، تميزت بالتنوع الفكري فكل تيار له نظرتة لما يجب أن يكون وفق تصورها وقراءتها وتفسيرها للواقع الدولي، ومختلف الفواعل فيه .

وعلى اعتبار أن أوكرانيا هي مفتاح لسياسات موسكو في المنطقة، فإن أغلب الجهود مركزة نحوها، وذلك لمجموعة من المعطيات الجغرافية والتاريخية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل لإيضاح الرؤية النظرية المفسرة للإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا .

¹ عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشر، 2009)، ص.17.

المبحث الأول: المقرب الجيوبولتيكي لتفسير الإستراتيجية الروسية

إن جوهر الجيوبولتيكا هو تحليل العلاقات السياسية الدولية والسياسات الخارجية للوحدات السياسية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، بغية تقديم صور واضحة ومفسر لسياسات هذه الدول في علاقاتها مع بعضها البعض، وتوضيح السبل الكفيلة بتحقيق السيطرة العالمية، وعلى الرغم من ذلك هناك تضارب واختلاف ما بين هذه المدارس الجيوبولتيكية في التفسير والتحليل، وهو ما نحاول أن نستشفه في هذا المطلب.

المطلب الأول: نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان *Alfred Thayer Mahan*

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية، وقد أكد ماهان على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول، كما أكد أن أهم عامل جفل في يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها الدولة بقدر ما يكمن في طول السواحل والموانئ التي تسيطر عليها، حيث يعتبر بأن قوى البحر هي التي تتفوق دائما على قوى البر، كون قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب، وهي التي تتحكم في حركة التجار البحرية أثناء السلام والحرب، كما يؤكد ماهان من خلال العديد من كتاباته أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر فلقد كان مقتنعا بأن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية، فالموقع البحري المناسب يعطي ميزة سياسية اقتصادية بعيدة المدى، بينما الموقع الحبيس يشكل عيبا نسبي، كما يربط ماهان القوة البحرية ربطا وثيقا بالتوجه البحري والتجاري للدول المعنية على الرغم من قلة عددها، ولكن حتى إن استطاعت الشروط الفيزيائية تفسير نشوء القوى البحرية إلا أنها لم تكن حاسمة لذلك فهو يستدعي عوامل أخرى كتوسيع الأرض، وحجم السكان، والطابع الوطني، والبنية السياسية التي لم يعد تجمعها معزل للتطور التاريخي للقوى البحرية¹.

¹ نصري دياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 57-

كما يرى ماهان أن تحليل موقف الدولة ووضعها الجيوبولتيكي يجب أن يتم على أساس ست بنود¹:

1/ الموقع الجغرافي للدولة، انفتاحها على البحار، إمكانية إجراء الاتصالات البحرية مع الدول الأخرى، مدى امتداد الحدود البرية، القدر على بسط السيطرة على المناطق الهامة استراتيجيا، قدرة الدولة على تهديد أراضي العدو بأسطولها.

2/ الهيئة الفيزيائية للدولة أي هيئة الشطآن البحرية، وإعداد الموانئ المتوضعة عليها فبهذا يرتبط ازدهار التجارة الاسراتيجية الدفاعية.

3/ امتداد مساحة الأراضي، وهي تعادل امتداد الخط الساحلي.

4/ العدد الإحصائي للسكان، ويكتسب أهميته على مقدر الشعب على العمل بالتجارة.

5/ الطابع القومي، بما فيه مقدرة الشعب على العمل بالتجارة، حيث أن القوة البحرية تعتمد التجار السلمية والواسعة

16 الطابع السلمي للإدارة، وبه ترتبط إعادة توجيه أفضل المصادر الطبيعية والبشرية نحو إنشاء القوة البحرية القادرة.

وقد أضاف ماهان أن الدولة التي تقع على البحر يجب أن يكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس في أراضيها فحسب بل، وفي قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر من أراضيها قبل أن يصل إلى أراضيها.

وتنبأ ماهان بأن كلا من بريطانيا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة سوف تجد من مصلحتها السيطرة على العديد من مناطق العالم خاصة الإتحاد السوفياتي والصين، وكان يرى أنه لا بد من وجود عازل بحري بين أمريكا وروسيا بحيث تسيطر أمريكا على البحار والمحيطات، وأن لا تدع القوى المعادية تنزل إلى مياه المحيطات، كما فسر ماهان ذلك في مدى حرص روسيا في القرن 19م للوصول إلى المياه الدافئة (البحار المفتوحة)،

¹ ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا ومستقبل روسيا الجيوبولتيكي، تر: عماد حاتم، دار الكتاب للنشر، بيروت، لبنان، 2004، ص112 .

وهذا ما فسره حرص الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية على توطيد علاقاته بكثير من الدول ذات المونى البحرية الإستراتيجية المسيطرة على الملاحة البحرية العالمية مثل: كوبا في البحر الكاريبي، مصر متحكمة في قناة السويس، اليمن متحكمة في مدخل البحر الأحمر¹. وفي هذا الإطار يؤكد ماهان أن أورواسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأن روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، وأكد أنها ذات منعة ضد المهاجمين، بل شعر أن من غير الممكن مهاجمتها، ومع ذلك فهو يرى في هذا الموقع الأرضي المنيع مساوئ معينة أهمها أنها كتلة أرضية محبوسة، كما يعتقد بأن روسيا هي الدولة التي تتمتع بالسيادة القارية في قلب قارة أوراسيا، وفي نظري كان لا يمكن اقتحام روسيا علاوة على أن موقعها القاري المحبوس يتمتع بمزايا كثيرة، كما أن له بعض العيوب، وأن العقبات الطبيعية تحد من حركة روسيا، وأن المسافات الطويلة، وعدم تقدم شبكات النقل بما يعرقل تماسكها بسبب موقعها الجغرافي المحبوس، وقرر أن روسيا تعاني من صعوبة جغرافيتها، ومن تم يمكن على الأقل احتوائها ان لم يكن في الإمكان تحطيمها .

كما استخلص ماهان من أعماله ثلاثة قناعات متكاملة تخضع أحيانا للمراجعة²

1/ القناعة بتفوق القوة البحرية لأن التعارض بين القوة البحرية والبرية — القارية - هو المحرك الأساسي لتاريخ الأمم، ويتابع ماهان مؤكدا على تفوق القوة البحرية في كل الاتجاهات وهو ما يسمح لها بالإحاطة بخصمها، وهذا التفوق يمر عبر أحكام السيطرة على البحار والتحكم بالخطوط البحرية، مما يضطر القوة المحيطية إلى أن تكون متواجدة على الصعيد العالمي بشكل يقارب نزعة الهيمنة.

¹ حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 215 - 216 .

² جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيوسياسية، تر: قاسم المقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 141 .

2/ السيطرة على البحار من خلال عدم تشتيت الأسطول الوطني بين البحار والمحيطات ليبقى دائما قويا في المناطق الحساسة

3/ الدفاع عن الخطوط البحرية، حيث يعتبر بأن الاتصالات تشكل أهم عنصر في الاسراتيجية السياسية أو العسكرية

ومهما يكن فانه من الواضح أن الثنائية المكانية التي أسس ماهان عليها مسوغاته قد خفت حدتها اليوم، إذ أصبحت القوة العالمية المهيمنة تربط القوة البحرية بالقوة القارية، وهو ما أدى الاتحاد السوفياتي حينما أراد أن يقوم بدوره العالمي.

المطلب الثاني: نظرية قلب العالم لهارفورد ماكندر (Halford Mackinder) (1861-1947)

يعتبر ماكندر أول من وضع نسقا تصوريا للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم وحاول أن يقدم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى وكيفية إدارتها، بحيث تعد نظرية قلب العالم *Heartland* التي جاء بها أول نظرية عامة في الإستراتيجية العامة، كما أنها إحدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية وقد جاء بهذه النظرية في مقال له تحت عنوان : محور الإرتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ " *the geographical pivot of history*"¹، كما أنها إحدى النظريات المختصة بمجال صراع القوى العالمية تنظر إلى العالم ككل نظرة كوكبية، كما وجد أن الماء يشغل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، بينما يشغل اليابس ربع مساحتها فقط، كما وجد أن قارات العالم القديم الثلاث (آسيا، وأفريقيا وأوروبا) تشغل ثلثي مساحة اليابس، ويسكن هذه القارات الثلاث نحو 90%، بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى 10% من سكان العالم،² كما اعتبر قادت العالم القديم الثلاث قارة واحدة أطلق عليها جزيرة العالم التي تمثلها كل من أوروبا، آسيا وأفريقيا، ويرى ماكندر أن من يستطع أن يسيطر على هذه جزيرة العالم فانه يستطيع أن يرد العالم، وأن أية قوة بحرية لن تقف في وجه القوة البرية بحكم أن الأخيرة ستكون

¹ نصري دياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

² حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 208 .

مسيطرة على هوامش الجزيرة العالمية بما في ذلك القواعد البحرية، كما أن القوة البرية بما تمتلك من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية ستكون في مركز أقوى يمكنها من غزو أية قار أخرى و فرض السيطرة عليها.

كما يؤكد ماكندر على الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، والمركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن القارة الأوراسية تقع في مركز العالم، ويقع في مركزها قلب العالم *Heartland* هو تجمع الكتل القارية للأوراسيا، وهذا الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم بأسره، كما يعتبر *Heartland* هو المنطقة الأكثر أهمية في السياق الأعم ضمن حدود الجزيرة العالمية، وعلى هذا يقوم ماكندر بتدرج المدى الكوني عبر نظام الدوائر المتحدة المركز، وأطلق ماكندر على المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية اسم منطقة الارتكاز *Heartland* وقد عدل هذا الاصطلاح فيما بعد إلى قلب الأرض *Heartland* ، ويلاحظ أن فيرجريف هو الذي سبقه في استخدام هذا المصطلح، ويسمى بأرض القلب، بعد ذلك يأتي الهلال الداخلي أو الحدي وهو الطوق المتطابق مع مجالات الحافة في القارة الأوراسية والهلال الداخلي يمثل وفقا لماكندر منطقة حضارة ذات تطور أكثر كثافة، يلي ذلك المنطقة الأبعد نحو الخارج الهلال الخارجي أو الجزيري، وهي منطقة خارجية بصفة كلية بالنسبة للكتلة القارية للجزيرة العالمية، ويمكن تفصيل قلب العالم وفق ما يلي¹ :

قلب الأرض: يوجد فيه مساحة كبيرة من الأحواض النهرية الداخلية أو المتجهة صوب القطب الشمالي في أوراسيا، وتلك هي المنطقة الممتدة من نهر الفولغا غربا إلى سيبيريا الشرقية في الشرق، ومن جبال الهمالايا في الجنوب إلى منطقة القطب الشمالي في الجنوب . أشار ماكندر أن الملامح المميزة لقلب العالم إنها منطقة محاطة من ثلاث جهات

¹ صبري فارس الهيتي، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 210 .

بجبال ويحدها المحيط المتجمد في الجهة الأربعة، مما جعلها حصنا طبيعيا من الصعب الوصول إليه وبالتالي فهو مكان آمن.

الهلال الداخلي: الذي يحيط بقلب العالم ويتضمن أوروبا غرب الأورال وجنوب غرب آسيا خارج الأراضي الإيرانية والهند وجنوب شرق آسيا ومعظم الصين.

الهلال الخارجي: ويضم قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبريطانيا واليابان.

أعاد ماكندر في سنة 1943 صياغة أفكاره عن نظرية قلب العالم، حيث تصور منطقته ارتكاز أخري ولو أنها حسب رأيه أقل أهمية من سابقتها وسماها القلب الجنوبي وتتكون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن مياه هذا القلب تفيض من الهضاب الداخلية إلى كل من النيجر والكونغو والزمبيزي والأولانج واللمبوبو، وتصلح الأجزاء العليا لهذه الأنهار كلها للملاحة إلى مسافات طويلة، وثمة وجه شبه بين منطقتي القطب الشمالية والجنوبية ذلك أن كلا منهما يوجد به غابات وحشائش كثيرة . يتصل القطبان الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب، وبلاد العرب في رأي ماكندر هي تلك التي تمتد من لنيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، ومن سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن جنوبا أي حوالي 1800 ميل وتمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاث طرق مائية وهي النيل والبحر الأحمر، نهر الفرات والخليج العربي، كما أن بلاد العرب نفسها تكون طريقا برياً بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي¹.

أما التعديل الثاني الذي أدخله ماكندر على نظريته وهو استبعاد (أرض لينا) نسبة إلى نهر لينا في منطقة القلب وهي تقع إلى الشرق من نهر ينسى لقلّة أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، ورأى أيضا أن الدول على شاطئ الأطلنطي الشمالي، غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ترتبط بروابط وثيقة وذات قوة صناعية وعسكرية جبارة، واعتبرها

¹ نصري دياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سبق ذكره، ص 56-57 .

منطقة جيو إستراتيجية خطيرة، واستحدثت اصطلاح جديد هو الحوض الأوسط ويقصد به شمال المحيط الأطنطي وشرق الولايات المتحدة وغرب أوروبا. وانتهى ماكندر إلى فرضياته العلمية والتي يدور فحواها حول ما يلي¹ :

من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض

كما لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغرافيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه ماكندر، ولهذا فإن سبيكمان يري أن الحافة التي تحيط بالقلب (الهلال الهامشي)، والتي سماها ماكندر:

"من يحكم قلب الأرض ب الجزيرة العالمية"

"من يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم"

أما على المستوى السياسي فكان ذلك يعني الاعتراف بالدور القيادي لروسيا في المفهوم الاستراتيجي، حيث يقول ماكندر : تحتل روسيا في هذا العالم موقعا استراتيجيا مركزيا هو المربع الذي ينسب لألمانيا في أوروبا، وبإمكانها أن تسدد الضربات وأن تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال، والتطور النهائي لحركيتها والمربط بالسكك الحديدية ليس إلا مسألة وقت، ويرى ماكندر في هذا السياق أن المهمة الأولى للجيو بولتيكا الانجلو ساكسونية هي الحيلولة دون تشكل الاتحاد الاستراتيجي القاري حول المحور الجغرافي للتاريخ، وعليه فان إستراتيجية قوى الهلال الخارجي تتمثل في انتزاع أكبر قدر ممكن من الأماد الشاطئية من *Heartland* ووضعها تحت سيطرة الحضارة الجزيرية .

¹ صبري فارس الهيتي، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيو بولتيكس ص 213 .

المبحث الثالث: المدرسة الجيوبولتيكية

المطلب الأول: رؤية المدرسة الجيوبولتيكية

يرى أصحاب هذه المدرسة أن الحكومة الروسية بالغت في التوجيه نحو الغرب، بينما أهم احتياجات روسيا هي في الشرق والجنوب الأوراسي الذي يعتبر أساس الهوية الحضارية . وهي التي تستطيع من خلالها التحرك بأكثر مرونة وقدرة على التأثير . مؤكداً على أن الحفاظ على الهوية السلافية؛ الطموح الأوراسي يكون عبر الأطراف البرية والوصول إلى المياه الدافئة يتم عبر الحفاظ على أوكرانيا، ودليلهم في ذلك الصراع الدائم بين الشرق والغرب لأهميته الجيوبولتيكية :

- إن الدعوة إلى الأولوية الأوراسية، وبعث الهوية الوطنية الروسية، هو أنجع لروسيا حسب دوستوفيسكي الذي يعتبر أن نفوذ روسيا في آسيا أفضل من أوروبا، حيث قال "في أوروبا نحبس أنفسنا طفيليين أما في آسيا فنستطيع أن نمشي كالأسياد"¹

المطلب الثاني: تيارات المدرسة الجيوبولتيكية

1/ السلافيون: أهم الأفكار

- التأكيد على الاختلاف الحضاري بين الشرق والغرب .
- الموقع الجغرافي لروسيا له دور كبير في إحداث التوازن بين مختلف القوى شرقاً وغرباً.
- أولوية توثيق العلاقات الاقتصادية مع رابطة الدول المستقلة، ثم أوروبا الشريكية، يليها التعامل مع الأقليات الإسلامية² .
- اعتماد الدول الآسيوية كشركاء اقتصاديين وتجاربيين خاصة الصين والهند

¹ Richard sakawa, *russian politics and society*, london&new York: routledge taylor&francis group, fourth edition, 2008, p, 378 .

² Op. cit, p.381.

2/ الشيوعيون : أهم الأفكار

- يمثلهم الحزب الشيوعي الفدرالي الروسي "غنادي زيغانوف" *gennady yuganove* .
 - إحياء المكانة والوجود السوفياتيين القديمين لعظيم القوة الشاملة للدولة لزيادة المكاسب.
 - البحث عن توازن قوي وجديد يضمن المصالح الروسية .
- يقول ريغانوف "يتوفر لروسيا كل متطلبات الاستمرار في تأدية دور مهم في العالم ... لكن ذلك لا يحصل لأن روسيا ما زالت تتبع ذلك المنهج المخزي في الاقتصاد والسياسة الخارجية، مما جعلها معتمدة تماما على الغرب"¹.

¹ عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة - فرصها وقيودها-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 31 .

الفصل الثاني

محددات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا

تمهيد :

- المبحث الأول: أهمية المحدد الاقتصادي في السياسة الروسية
 - المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوكرانيا.
 - المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الروسية
 - التعاون الطاقوي الروسي الأوكراني
 - شركة غازبورم
- المبحث الثاني: المحدد الجغرافي
 - المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا
 - المطلب الثاني أهمية شبه جزيرة القرم
- المبحث الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية
 - المطلب الأول: الهوية السلافية المشتركة
 - المطلب الثاني: الأقلية الروسية في أوكرانيا

تمهيد:

شكل وصول بوتين إلى الحكم مرحلة جديدة في تبني استراتيجية تتماشى وأهمية روسيا في العودة إلى الساحة الدولية، موسعا مكانتها الدولية. حيث صرح بوتين أن سنوات الضعف قد انتهت من خلال قوله "أنه لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا".

ارتكزت سياسة بوتين على اعطاء أهمية وألوية كبيرة للمصالح الاقتصادية، معلنا انها تدخل في إطار إحداث تكامل وتجانس مع مختلف الميادين بغية تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الداخلي. لكسب الرأي العام الداخلي وكذا الخارجي، من خلال تطبيع العلاقات بين موسكو وجيرانها خاصة الحلفاء والاتحاد السوفياتي سابقا. ودلالة ذلك نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل .

المبحث الأول: أهمية المحدد الاقتصادي في السياسة الروسية.

يعد الاقتصاد الروسي أحد أهم المحددات والمؤشرات القوية التي تعول عليها الإستراتيجية الروسية الاعتماد عليها من أجل إبراز مكانتها الدولية، فقد استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها، واعتماد قواعد اقتصاد السوق أن ينجح في دعم القدرة الشرائية لدى المستهلكين، وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال، وخفض الضرائب. كل هذا عاد بالفائدة على التنمية الاقتصادية في روسيا هذه الأخيرة أصبحت تشكل دافعا حقيقيا لتحقيق مكاسب إستراتيجية على الصعيد الدولي.

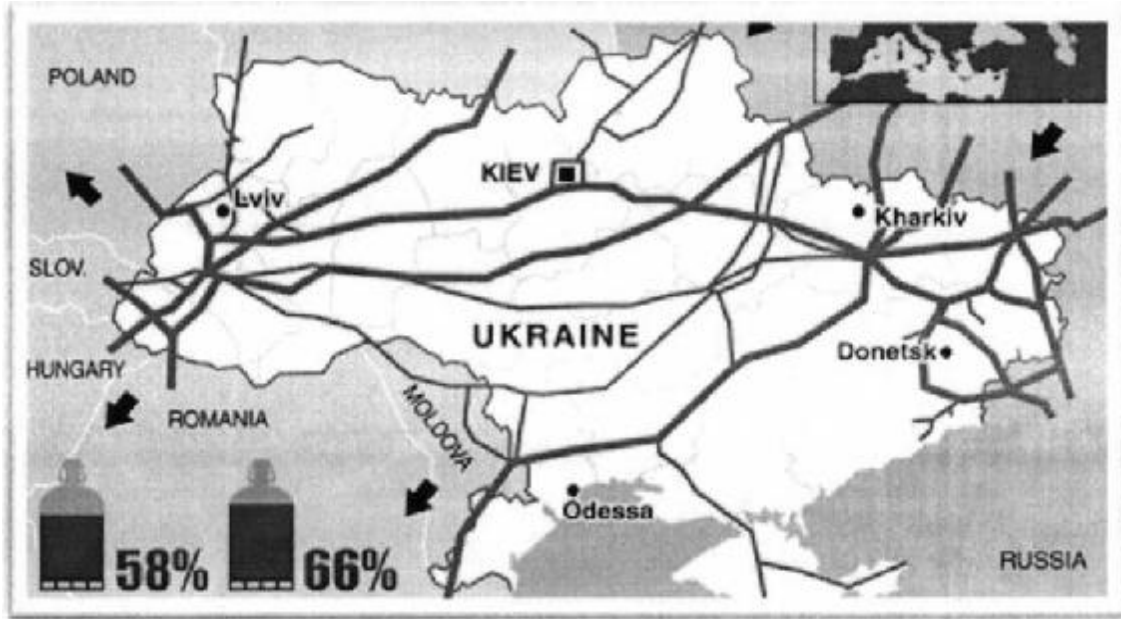
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الروسية الأوكرانية.

تعتبر أوكرانيا دولة من دول الجوار الذي تسعى روسيا لربط علاقات اقتصادية متينة ومهمة، وفي نفس الوقت بوابة لاستعادة مكانتها العالمية. وترتكز هذه الأهمية في المجال الاقتصادي المرتبط أساسا بمجال الطاقة، وبالغاز الطبيعي بالدرجة الأولى، فأوكرانيا تمر عبرها أنابيب الغاز إلى أوروبا، إذ أن معظم غاز روسيا الطبيعي يصل الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الأوكرانية، كما أن إنتاج الطاقة ونقلها من غرب سيبيريا نحو أوروبا تتم عن طريق لسلسلة تكنولوجية فريدة ترتبط من روسيا (الإنتاج)، أوكرانيا (العبور)، أوروبا (الاستهلاك) في هيكل يسمى بالمثلث الطاقوي ومن بين مظاهر التبعية المتبادلة التي يمكن ملاحظتها بين الجانب الروسي الأوكراني والاتحاد الأوروبي في قطاع الغاز، وأن ما يقارب 100 مليار متر مكعب من الغاز الروسي تم نقلها عبر أوكرانيا، وهو ما يعبر عن نسبة 94% من إجمالي الغاز الذي تستهلكه أوروبا من روسيا يمر عبر الأراضي الأوكرانية من خلال الخط المعروف بخط دورشيا (خط الصداقة). بينما يمر 3% من الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا عبر أراضي بيلاروسيا¹.

¹ بلعباس عبد الكامل، الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 2015، ص 25.

كما توضح الخارطة رقم (01) : مرور أنابيب الغاز الروسي عبر الأراضي

الأوكرانية نحو أوروبا

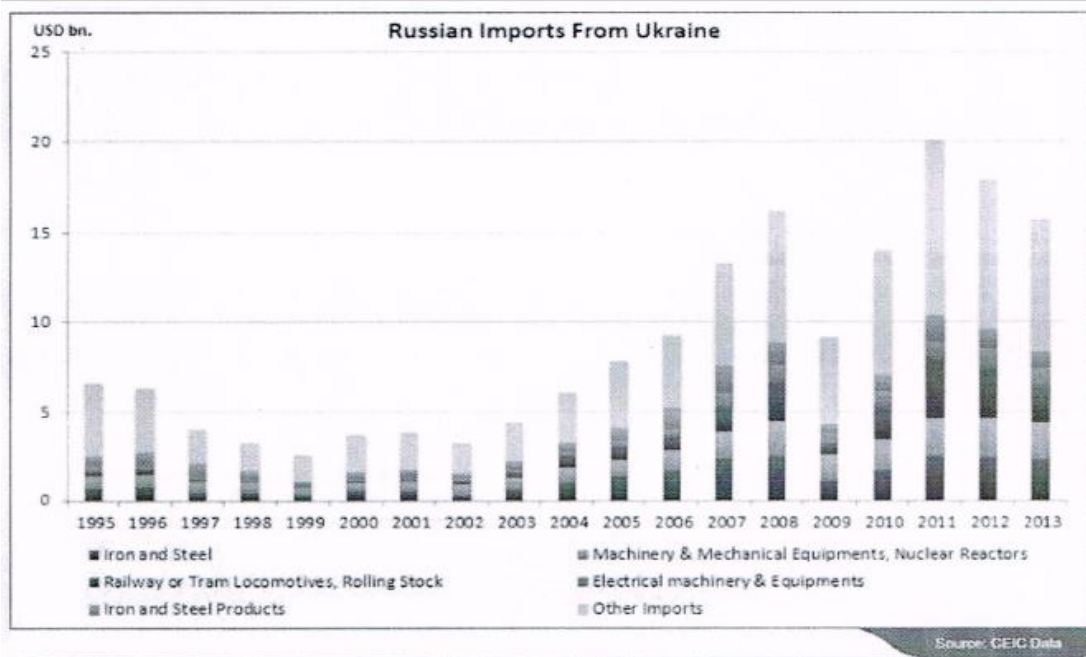


المصدر: زينب غريان، فرانس برس، ترسم خريطة مصالح روسيا في أوكرانيا، الأربعاء 05/مارس/2014 - 06:20م

<http://www.vetogate.com/893563>

من جانب آخر يعتمد الاقتصاد الروسي على أوكرانيا من حيث أنه أكبر مستهلك للسلع الأوكرانية خاصة في المجال الزراعي والمجال الصناعي وهو أكبر سوق للسلع الأوكرانية التقليدية وهي الزراعة، والهندسة الميكانيكية، والصناعات المعدنية والكيميائية. شكل كل من القرب الجغرافي وكذا علاقات التعاون بين البلدين دعماً لارتفاع حجم واردات روسيا من أوكرانيا كما يوضحه الشكل رقم (01):

الشكل 01 : الواردات الروسية من أوكرانيا



المصدر : Pascal Marchand, *Le conflit ukrainien : des enjeux géopolitiques et géoéconomiques*, Pôle de recherche pour l'organisation et la diffusion de l'information géographique , Document généré automatiquement le 07 avril 2015, pp11

عرفت الواردات الروسية من أوكرانيا بداية من سنة 2004 ارتفاعا تزامنا مع تبني أوكرانيا اقتصاد السوق، ليصل حجم الواردات الروسية إلى 18 % ليعود وينخفض في 2009 إلى أقل من 10 % لتأتي الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008، ليعرف بداية من 2011 استقرار نسبي رغم الأزمة الحالية بين البلدين.

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الروسية تجاه أوكرانيا.

1/ التعاون الطاقوي الروسي الأوكراني

تسعى روسيا جاهدة لإقامة تعاون مع أوكرانيا في مجال الطاقة، فمنذ سنة 2000 تعمل روسيا على الحد من تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي وكذا البرهنة على مكانتها كقوة طاقوية باعتبارها قطب ريادي طاقوي على المستوى الدولي باحتوائها على أضخم مخزون للنفط والغاز، وعلى اعتبار أيضا أوكرانيا تحتوي على أوسع شبكة أنابيب العبور نحو أوروبا، وأحد أوسع أسواق شركة غاز بروم الروسية للطاقة في القارة الأوروبية.

تتميز السياسة الطاقوية تجاه أوكرانيا بالصرامة والطموح في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، مستغلة في ذلك التبعية الأوكرانية في مجال الطاقة بهدف تطويع أوكرانيا والتأثير على سياستها الخارجية. كما يعتبر إمداد الغاز الروسي لأوكرانيا داخل ضمن التعاون الروسي الأوكراني في مجال الطاقة بالشركة المختلطة (*ros ukr energy*) وهو ما سبب حرجا للسلطات الأوكرانية أمام شعبها بسبب الضغط المفروض عليها من طرف روسيا، كما أدى إلى توقيع عقود بيع وشراء الغاز (عقود غير مواتية) عام 2006 و2009، إضافة إلى الزيادة في سعر الغاز الروسي لأوكرانيا من 2005 إلى عام 2012 حيث تضاعف السعر إلى ثمان مرات من 50 دولار إلى 425 دولار لكل 1000 متر مكعب¹.

¹ نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، سلسلة قضايا، بيروت، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2009، ص 7 - 8 .

الجدول 01: مجالات استثمار الشركات الروسية داخل أوكرانيا

الشركات الروسية الناشطة داخل القطاع	الحصة الروسية بالنسبة المئوية	القطاع
LUKOIL, TNL BP, TATNEFT	%90	تكرير البترول
GAZPROM	%20	الغاز
EVRAZ GROUP, SMART GROUP	%66.7	التعدين
RUSAL	%90	الألمنيوم
SMART GROUP, RUZAL	%33	الهندسة الميكانيكية
ALFA GRUOP, AFK STSTEM	%38.5	الاتصالات
ALFA BANK	%7	البنوك
RENOVA, LUZHNIKI, ENERGY STANDARD	%36	الكهرباء

المصدر: N, BLAYKHA, RUSSIAN FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN UKRAINE

2/ تأثير شركة غاز بروم:

تبرز بقوة مظاهر قوة السياسة الطاقوية في استعمالها كسلاح ضد أوكرانيا عام 2009، من أجل إخضاع الدولة الأوكرانية على توقيع عقود حول الغاز... ما شكل سابقة في تاريخ سوق الغاز الأوروبية. ففوة شركة غاز بروم ودعمها من قبل الحكومة الروسية أعطى لها سند لفرض شروط إن صح التعبير مجحفة منها توقيع عقود بيع وشراء من عام 2009 إلى 2019. فقد جذر رئيس غاز بروم "إليكسي ميلر" حسبما نقلت وكالات الأنباء الروسية، أوكرانيا مؤكداً أن روسيا لا يمكنها أن تزود الغاز مجاناً، فإما أن تسدد

أوكرانيا المتأخرات، أو سيكون هناك خطر العودة إلى الوضع الذي كان سائداً في بداية 2009، في حين تم تحديد موعد تسديد أوكرانيا لديونها في السابع من شهر مارس 2014.¹

المبحث الثاني: أهمية الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا بالنسبة لروسيا.

تعتبر أوكرانيا بالمعنى الجيوستراتيجي بوابة روسيا على البحر الأسود، وعلى عدة دول من أوروبا الشرقية، لذا يمكن لروسيا أن تظهر أي مؤشرات ضعف إزاء الملف الأوكراني خاصة وأن الجزء الشرقي من أوكرانيا هو امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو *Moscow*.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي.

1- موقع أوكرانيا:

تقع أوكرانيا في قلب أوروبا الشرقية، وتبلغ مساحتها 603.628 كلم²، وهي ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية. يحدها الاتحاد الروسي من الشرق، بيلاروسيا من الشمال، بولندا وسلوفاكيا والمجر من الغرب، رومانيا ومولدوفا من الجنوب الغربي، والبحر الأسود وبحر آزوف من الجنوب.

¹ خديجة عرفة، أمن الطاقة، سلسلة مفاهيم، الأسس العلمية للمعرفة، بيروت: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008، ص 20.

خريطة رقم (02): الخريطة السياسية لأوكرانيا



Source : Anders Aslund, *Ukraine how Ukraine became a Market Economy and Democracy* (Washington D.C. : Peterson Intitute for International Economics,2009),p.22.

يرتكز استشراف "ألكسندر دوغين" وهو رئيس خبراء الجيوبوليتيكا التابع للمجلس الاستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي في كتابه مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي "أن أوكرانيا تعتبر محورا جيوبولوتيكيا" مهما بالنسبة لروسيا. إذ يمثل سيادة أوكرانيا بالنسبة للسياسة الروسية ظاهرة تبلغ سلبيتها درجة أنه يمكن من الناحية المبدئية أن تثير نزاعا مسلحا.

إن البحر الأسود ليس تعويض عن الخروج إلى البحار الدافئة وتسقط أهميته الجيوبولوتيكية سقوطا حادا بسبب السيادة الأطلسية الوطيدة على البوسفور والدردينيل، فهو يمكن من حماية المناطق الوسطى من التوسع المحتمل للنفوذ التركي إذ أنه حدود مريحة إلى بعد الدرجات مؤمنة وزهيدة التكاليف. ولهذا كان ظهور أوكرانيا كدولة مستقلة ذات مطامح ترايبية معينة تمثل خطرا داهما على الأوراسيا كلها، وبدون حل المشكلة الأوكرانية يغدو الحديث عن الجيوبوليتيكا القارية أمرا عبثيا.

وعلى هذا الأساس تسعى روسيا إلى إبراز مكانتها الدولية والإقليمية من خلال الحرص على تحقيق مصالحها الجيوإستراتيجية والجيوسياسية بالدرجة الأولى، وذلك عن طريق إبقاء نفوذها الجيوسياسي على أوكرانيا، لأن روسيا بدون أوكرانيا ستكون عندئذ دولة إمبراطورية أسيوية الغالبة. وأكثر عرضة للنزاعات الموهنة مع دول وسط آسيا. إضافة إلى أن أوكرانيا تعتبر قلب الدفاع العسكري عنها وتمثل عمقها الإستراتيجي، فقد اتخذها الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية قاعدة لبدأ قصف ستالينغراد، كما أنها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى دول شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود.¹

المطلب الثاني: أهمية شبه جزيرة القرم.

شكل تحدي روسيا للغرب بخصوص ضم القرم إحدى أهم وسائل إستراتيجيتها، فخسارة روسيا للقرم كانت ستعجل بفقدانها موطن قدم ذو أهمية كبيرة في البحر الأسود في حالة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، وبحوزتها القرم.

تاريخياً جزيرة القرم هي جزء من روسيا حتى سنة 1954 إلى أن قرر ضمها إلى أوكرانيا وتقع القرم جنوب روسيا يحدها البحر الأسود من الجنوب والغرب، تتربع على مساحة تبلغ 26 ألف كيلومتر مربع مما جعلها تكتسي أهمية بالغة لدى روسيا وهي منفذ إستراتيجي.²

يصل عدد القوات الروسية المتواجدة في شبه جزيرة القرم إلى 14 ألف بالإضافة

إلى:

- قاعدة سيفاستوبل وهي القاعدة الرئيسية للأسطول البحري الروسي على سواحل البحر الأسود جنوب غرب القرم، حيث تتمركز في أربعة خلجان (سيفاستوبل، يوجنايا، كارانتينايا، كازاكيا). وفي القاعدة أكثر من 30 سفينة حربية وسفينة عبارة عن مستشفى،

¹ خديجة عرفة، أمن الطاقة، سلسلة مفاهيم، الأسس العلمية للمعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

² ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 118 .

ومركز اتصالات مجهز للحرب الالكترونية وعدد من طائرات هيلوكوبتر. بالإضافة إلى المطارات العسكرية الرئيسية:

- مطار كافارديسكايا.

- مطار سيفاستوبل كاتشا.

المبحث الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية.

تعتبر المحددات الاجتماعية والثقافية مهمة في الإستراتيجية الروسية، لأنه يمثل ذلك التزاوج الثقافي والعرقى بين السلالة السلافية وغيرها من الإثنيات والعرقيات التي تشكل في توحيدها الأمة السلافية.

المطلب الأول: الهوية السلافية المشتركة.

شكل استقلال أوكرانيا وظهورها كدولة مستقلة إزعاج لروسيا باعتبار ذلك سيؤدي إلى إعادة التفكير في طبيعتها وهويتها السياسية والوثنية، وما يعني ذلك من خسارة لإرث كبير من التاريخ الروسي المشترك إثنيا ودينيا ساهموا ليرتقوا بروسيا إلى إمبراطورية. ترى روسيا بأنها هي الوصية والأم الشرعية للهوية السلافية المشتركة الممنوحة بقدسية الكنيسة الأرثوذكسية، كما أن الأراضي التي كانت تتربع عليها الإمبراطورية الروسية وتبسيط حكمها المطلق عليها، وخضعت بعد ذلك للاتحاد السوفياتي لثلاثة أرباع القرن، أصبحت مقسمة إلى إثنتي عشرة دولة وأصبح نحو 20 مليون فرد ممن يتحدثون الروسية مواطنين في دول حديثة سجيبة رؤية اتجاهات قومية.¹

¹ Milani badri. Lukraine entre lunioneuropéenne et la russie universite lyon2 2007 pp 66-69 .

المطلب الثاني: الأقلية الروسية في أوكرانيا.

تشكل الأقلية الروسية في أوكرانيا أحد أكبر محددات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا والتي تتمركز في شرقها وجنوبها، حيث أن نسبة 77.8 % من السكان تعلن الجنسية الأوكرانية، 17.3 % الجنسية الروسية، و 4.9 % من جنسيات آخرين إضافة إلى أن التمازج بين روسيا وأوكرانيا جعل 29.6 % من سكان البلاد تعلن اللغة الروسية، وهي في الغالب تتحدث "surjik" وهي مزيج بين الأوكرانية والروسية.

يتمركز الروس في المناطق الحيوية داخل أوكرانيا في جزيرة القرم، وهي قاعدة بحرية إستراتيجية كذا الجنوب الشرقي الذي تتمركز فيه أغلب الأراضي الخصبة، مما أعطى للروس حجج قوية للتدخل في أوكرانيا بذريعة حماية الأقليات الروسية. تلعب الأقليات الروسية دورا في خلق نوع من التوازن بين المجموعات الوطنية الانفصالية الموالية للغرب بهدف دعم العلاقة مع روسيا، والانخراط في كومنولث الدول المستقلة بزعامة الاتحاد الروسي.

إن ما يميز التركيبة السكانية الأوكرانية هو التنوع فالمناطق الجنوبية والشرقية خاصة القرم يبلغ عدد سكانها حوالي 14 مليون أي حوالي 11 % من جملة سكان أوكرانيا البالغ 52 مليون.¹

¹ Victor zaborsky crimea and the blacke sea fleet in russion Ukrainian 1995.p 09 .

الفصل الثالث

البعد الطاقوي في الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا

تمهيد:

المبحث الأول: جيوسياسية أنابيب الطاقة.

المطلب الأول: مفهوم أمن إمدادات الطاقة

المطلب الثاني: أهمية شبكة نقل الطاقة الأوكرانية في نظام إمدادات الطاقة الروسية

المطلب الثالث: خطر الاعتماد الروسي على أوكرانيا كدولة جسر لإمداداتها الطاقوية

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الروسية.

المطلب الأول: التصدي لمشاريع أمريكا وأوروبا في أوكرانيا

المطلب الثاني: مواجهة الدرع لصاروخي الأمريكي

المطلب الثالث: تحدي العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الغرب

المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الطاقوية الروسية في أوكرانيا:

المطلب الأول: السيطرة على شبكة أنابيب الغاز الطبيعي

المطلب الثاني: أزمة الغاز الأولى 2006

المطلب الثالث: أزمة الغاز الثانية

المطلب الرابع: البعد السياسي لأزمات الغاز

تمهيد:

لعب قطاع الطاقة في روسيا دوراً أساسياً في استعادة قواها الاقتصادية وأسهم في الاستقرار السياسي وهو أكثر من ذلك أصبح وسيلة من وسائل الإستراتيجية الروسية لما يطلق عليه (السياسة الطاقوية) في ظل رغبة روسيا في استعادة مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية، من خلال استغلال مكانتها في سوق الطاقة العالمي لتحقيق مصالحها الإستراتيجية وفي هذا الصدد يقول "دانييل يورغن" (*Daniel Yergin*) * أن البترول: هو 10% اقتصاد، و90% من السياسة.

وهو ما تؤكدته السنوات الأخيرة من نجاعة السياسة الطاقوية الروسية في أوكرانيا في مجابهة مختلف التحديات الإقليمية خاصة من قبل أمريكا وأوروبا الساعية للحد من العودة القوية لروسيا على الساحة الدولية.

- تحتل أوكرانيا مكانة إستراتيجية هامة لروسيا وأوروبا في شبكة خطوط أنابيب الطاقة بينهما، حيث يسوق معظم الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا وعبر شبكة أنابيب الطاقة الأوكرانية حيث أصبح إحكام السيطرة على هذه الأنابيب مصلحة حيوية لروسيا.

* *Daniel Yergin, ensuring security. Foreign affairs. Volume 85. No02 (march – abril 2006) p69.*

المبحث الأول: جيوسياسية أنابيب الطاقة.

المطلب الأول: مفهوم أمن إمدادات الطاقة:

أشار باري بوزان في نظريته حول "مركب الأمن الإقليمي" إلى بعض المتغيرات التي تعتبر ضرورية في عملية التحليل الإقليمي لقضايا الأمن، حيث يرى بأن التحليل الإقليمي يتطلب دراسة علاقات الصداقة والعداوة بين الدول إضافة إلى دراسة الاعتماد المتبادل الأمني بين الدول ويصف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي بأنه مجموعة الدول التي مخاوفها الأمنية الأساسية ترتبط مباشرة بالآخرين فأمنها الوطني لا يستطيع أن يكون معتبرا إلى حد معقول في منأى عن الآخرين¹.

- يرتكز مفهوم أمن إمدادات الطاقة على ضمان الظروف التي يمكن من خلالها وصول إمدادات الطاقة إلى الطرف المتلقي، مع مستوى مقبول من خطر تعطل الإمدادات عبر معظم سلسلة الطاقة (مناطق المنبع، مرافق التصدير، مواطن العبور).

- يعد مفهوم أمن العبور أحد المضامين الجديدة لمفهوم أمن الطاقة، كما أصبح يشكل أحد القضايا الشائكة لتصورات مفهومي الأمن الطاقوي الروسي والأوروبي، حيث أن أكبر المخاوف المطروحة هي عرقلة عبور إمدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا نحو أوروبا. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ورثت أوكرانيا شبكة واسعة من أنابيب الطاقة السوفياتية وبذلك ورثت معها تبعية روسية لأوكرانيا فيما تعلق بإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا.

- هذا ما جعل أوكرانيا منطقة حساسة وموجعة لمفهوم الأمن الطاقوي لدى روسيا وأوروبا، حيث شكلت إنذارا لأوروبا من حيث قدرتها على أن تكون معبر آمن لإمدادات الطاقة².

¹ Buzan, *people states and fear: the national security problem in international relations*, op, cit, p, 106.

² John roberts *after the war southern coridor in adrian dellecker and thomas gomart (ed) russian energy security and foreign policy(London: routledge 2011) p .186 .*

المطلب الثاني: أهمية شبكة نقل الطاقة الأوكرانية في نظام إمدادات الطاقة الروسية.

تكتسي أوكرانيا أهمية جيوسياسية كدولة عبور في نقل الطاقة، حيث أن نسبة 80 % من الغاز المستورد إلى الاتحاد الأوروبي من روسيا يمر عبر أوكرانيا، إذ تعد همزة وصل بين مناطق الإنتاج الأساسية وبين أسواق الاستهلاك الكبيرة وذلك عن طريق شبكة الأنابيب الخاصة بنقل النفط والغاز المارة عبر أراضيها، حيث تعد دولة أوكرانيا وعلى غرار دول أخرى كروسيا البيضاء وتركيا من أهم دول عبور إمدادات النفط والغاز الروسي نحو دول الاتحاد الأوروبي، ومن بين هذه الدول تحظى أوكرانيا بمكانة خاصة باعتبارها تمتلك أكبر منظومة أنابيب لنقل الغاز وتتألف من 35 ألف كلم من أنابيب الغاز، وأكثر من 120 محطة للضخ و13 مستودعا للغاز تحت الأرض¹.

وهي تعتبر بمثابة إمدادات نحو أوروبا، كما أن روسيا والاتحاد الأوروبي يعولان كثيرا على شبكة أنابيب نقل الغاز عبر أوكرانيا والتي تعتبر من أوسع شبكات نقل الغاز في العالم، ويقدر فعالية هذه الشبكة إلا أن أي خلاف مع أوكرانيا يشكل اضطراب قوي سواء للطرف المنتج أو المستهلك.

تمتد شبكة خطوط أنابيب نقل الغاز الأوكرانية بنحو 37800 كلم منها 22000 كلم خطوط عالية الضغط وحوالي 13860 كلم خطوط ذات قطر كبير (1000-1400 ملم) وتطورت شبكة خطوط الأنابيب الأوكرانية من 31400 كلم عام 1991 إلى نحو 34900 كلم عام 1996 وإلى 37800 كلم عام 2007 ولدى هذه الشبكة 72 محطة عالية الضغط وتتجه أنابيب نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا عبر أربع مجموعات تتضح من خلال الشكل التالي:

¹ روسيا اليوم، "فصول أزمة الغاز الروسية الأوكرانية"، 15 جانفي 2010، <http://arabic.rt.com/info>

خريطة رقم (03): توضح إمدادات خطوط أنابيب الطاقة عبر أوكرانيا.



Source: simon pirani, *ukraine & gaz sector*(university of oxford institute for energy studies, june 2007) .p75 .

يتبين لنا من خلال الخريطة المبيّنة أن هناك أربع طرق رئيسية لإمدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا نحو أوروبا تمتد هذه الأنابيب عبر كامل الأراضي الأوكرانية من الشمال إلى الجنوب يمكن أن نصنفها إلى الممرات التالية¹.

الممر المركز: يتضمن خطوط *urengoy-pomari-uzhgorod* والتي تنطلق من حقل الغاز *urengoy* في غرب سيبيريا، ويعبر الحدود الروسية الأوكرانية في شمال منطقة *sumy* باتجاه غرب أوكرانيا، حيث يحمل إلى محطة *uzhgorod* في الحدود الأوكرانية مع سلوفاكيا ثم إلى محطة الضخ الصخر على الحدود المجرية-الرومانية.

¹ simon pirani .*ukraine & gaz sector* university of oxford(oxford institute for energy studies. 2007) .p.76 .

- خطوط الأنابيب من *briansk* و *tutul* والتي تجلب الغاز إلى كييف وبعد ذلك تنظم إلى النظام الغربي الرئيس لخطوط الطاقة.

خط الأنابيب من حقل الغاز *orenbory* في منطقة *urtols* وخطوط أخرى من ألكساندروف غاي في الحدود الروسية الكازاخية، حيث يدخل أوكرانيا من شرق نوفويسكوف ليصل الحدود الغربية لأوكرانيا *uzhgorod*.

خطوط تجلب الغاز الروسي عبر جنوب شرق بيلاروسيا إلى الحدود الأوكرانية لتتظم إلى نظام خط الأنابيب الروسي الأوكراني، وهناك خط أنابيب يعبر أوكرانيا من الشمال إلى الجنوب باتجاه مولدافيا ورومانيا ودول البلقان وتركيا¹.

المطلب الثالث: خطر الاعتماد الروسي على أوكرانيا كدولة جسر لإمداداتها الطاقوية:

اعتمدت أوكرانيا نظام المقايضة في معاملاتها الطاقوية مع روسيا أي الحصول على كميات من الغاز مقابل جسر الغاز الروسي لأوروبا، غير أنه تعبر هذا النظام وأصبحت أوكرانيا تطالب بدفع نقدي مباشر على تعريفه العبور، وتم تحديد تعريفه ما بين 1.5-3 دولار لكل 1000 م³ / 100 كلم بدلا من 1.6 دولار للوحدة عام 2006.

استطاعت شركة غازبروم الروسية عام 2014 تصدير مقدار 59.4 مليار م³ من الغاز الطبيعي نحو أوروبا عبر أراضي وشبكة النقل الأوكرانية. والحقيقة أنه لا يمكن لروسيا حاليا تسليم هذه الكميات إلى الأسواق الأوروبية دون المرور عبر الأنابيب الأوكرانية وذلك بسبب ضعف قدرات التصدير البديلة لدى روسيا في الوقت الراهن، هذه التفاصيل تتضح من خلال الجدول التالي:

¹ *simon pirani .ukraine & gaz sector. op.cit. p 78.*

جدول رقم(02): يوضح مقدار صادرات الغاز الروسي نحو أوروبا عبر أوكرانيا 2014/2013.

مجموع صادرات عام 2014	مجموع صادرات عام 2013	البلدان
		بلدان تستورد كل وارداتها من الغاز الروسي عبر أوكرانيا
21.7	25.3	إيطاليا
4.2	5.2	النمسا
1.7	2.6	اليونان
2.8	2.9	بلغاريا
5.4	6.0	هنغاريا
0.5	1.4	رومانيا
4.4	5.5	سلوفاكيا
4.76	7.9	جمهورية التشيك
0.4	0.5	سلوفينيا
0.2	0.2	كرواتيا
1.5	2.0	صربيا
0.1	0.1	الجمهورية اليوغسلافية السابقة لمقدونيا
0.2	0.2	البوسنة والهرسك
47.86	59.8	المجموع
		بلدان تستورد بعض من وارداتها من الغاز الروسي عبر أوكرانيا
7.6	8.6	فرنسا
9.1	12.9	بولندا
27.3	26.7	تركيا
44	48.2	المجموع
		بلدان لا تستورد الغاز الروسي عبر أوكرانيا
40.3	41	ألمانيا
3.1	3.5	فنلندا
4.7	2.9	هولندا
0.3	0.4	سويسرا
0.4	0.3	الدنمرك
0.4	0.7	استونيا
1.1	1.1	لاتفيا
2.5	2.4	ليتوانيا
15.5	16.6	المملكة المتحدة
68.3	68.6	المجموع
160.16	176.9	المجموع العام

Source: simon pirani and katja yafimava russia gas transit across ukraine post 2019 pipeline scenqriqs gqs floz conseauences qnd regulqtory (university of oxford institute for energy studies, fqbruqy 2016) .p61

من خلال الجدول يتضح لنا أن إمدادات الطاقة بين روسيا وأوروبا هي محل التوقف المفاجئ والمحتمل نتيجة أي طارئ يحدث في دولة العبور أوكرانيا وهو ما يدعو كلا الجانبين إلى تحمل تبعات عكس مجرى مصالحهما.

شكلت الأزمة الأوكرانية تخوفا من الجانب الروسي في البداية ورغم اشتداد الأزمة إلا أن ذلك لم يؤثر على أمن إمدادات الطاقة وهو ما خالف توقعات الدرس حيث استمرت الإمدادات الطاقة عبر أوكرانيا حيث شكلت مفاوضات الطاقة استنادا لقصر فترة تجاوز الأزمة فيها.

إن بحث الجانب الروسي عن مناطق عبور أخرى لم يعد يكتسي حتمية قصوى في ظل صعوبة تكريسها على الميدان وكذلك لقدرتها المفاوضاتية مع الجانب الأوكراني بما يخدم المصلحة الروسية، وهذا راجع الأساس إلى:

*من الصعب على روسيا الحد من تبعيتها إلى أوكرانيا كدولة عبور في المستقبل القريب (حتى عام 2030) وذلك بسبب معارضة دول الاتحاد الأوروبي لمشاريع أنابيب الطاقة الروسية التي تتجنب أوكرانيا.

*يشكل ممر العبور عبر أوكرانيا أقصر طريق لروسيا يمكنها من إيصال إمداداتها إلى دول أوروبا وبالتالي هو أفضل من الناحية التجارية.

بشكل عام تبرز مخاطر الاعتماد الروسي على أوكرانيا كدولة عبور من خلال مخاطر أبرزها في حالة صعوبة الوصول إلى نتائج وصول مدة مناقشة بنود الاتفاقيات وكذا مخاطر سلامة شبكة أنابيب الطاقة باعتبار أنها شبكة قديمة تعود للحقبة السوفياتية وأخيرا مخاطر عسكرية في حالة نشوب أعمال إرهابية خاصة في شرق أوكرانيا¹.

¹ الغاز الأوربي يعود إلى عروق أوروبا مجددا، 12 جانفي 2009

<http://www.alqaabas.com.kw/sites/default/files/artiginal/2009/01/13234019jpg>

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الروسية.**المطلب الأول: التصدي لمشاريع أمريكا وأوروبا في أوكرانيا.**

تدرك روسيا مدى خطورة أن تصبح أوكرانيا دولة أطلسية تقام على أراضيها قواعد للحلف الأطلسي وما يشكله ذلك من تهديد للأمن القومي الروسي، فروسيا تصدت لعدد محاولات ضم أوكرانيا حتى وهي في حالة الضعف أيام يورس يلشين، لذلك فهي توظف أوكرانيا كورقة ضغط على الدول الأوروبية في حال العمل على ضمها للحلف الأطلسي من خلال العديد من الخطط¹.

حيث هددت روسيا الغرب بمراجعة الاتفاقيات المبرمة مع الغرب في مجال نزع السلاح والتلويح بمراجعة المذهب النووي الروسي، وهذا ما يثير تخوف أمريكا من موضوع النووي.

إن أكبر نجاح حققته روسيا في التصدي للغرب هو ضم شبه جزيرة القرم وهو برهنة وتأكيد لعقيدة روسيا الأمنية أما في الخارج القريب لروسيا يمثل المصالح العليا للدولة والتي لن تفرط بها بأي شكل من الأشكال.

المطلب الثاني: مواجهة الدرع لصاروخي الأمريكي.

تعتبر روسيا الدولة الوحيدة القادرة على تهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تمتلك ثاني أكبر ترسانة نووية وصاروخية في العالم، وعلى هذا الأساس قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصميم نظام الدفاع الصاروخي لحماية الأراضي الأمريكية مما أسمته هجمات الصواريخ الباليستية وهو ما جعلها تعمل على إنشاء مشروع درع صاروخي جديد في أوكرانيا بعد كل من بولندا والتشيك².

¹ زهير بوعامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، الجزائر، الوسام العربي للنشر، 2011، ص 550 .

² يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا، تر: عبد الله حسن، دار الفكر للنشر، دمشق، 2010، ص 197.

إن النجاح في بناء درع صاروخي على الأراضي الأوكرانية يحيد القوات الروسية حتى على القيام بالرد على الصواريخ الهجومية المعادية، مما يفقد روسيا ميزة الردع ويتخلل التوازن العسكري في مواجهة التهديدات الخارجية ويحرمها حتى من توجيه الضربة النووية الثانية بنجاح، وذلك بتعطيل الصواريخ الروسية في الجو، وهو ما يعني تحول جذري وإستراتيجي في المنطقة ويجعل روسيا تحت رحمة الصواريخ الأطلسية التي لا تستطيع حتى الصواريخ الدفاعية الروسية من صدها، وهذا ما يفتح المجال للهيمنة العسكرية الأمريكية الشاملة على العالم، لذلك تعتبر أوكرانيا حلقة مهمة من أجل تحجيم القوة الروسية إذ تصبح لا جدوى من منظومة الصواريخ العابرة للقارات التي تراهن عليها روسيا من أجل تحقيق نوع من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية¹.

المطلب الثالث: تحدي العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الغرب.

يشكل البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوروبية إحدى أهم الوسائل الإستراتيجية الروسية وكل ذلك من أجل الدفع بأوروبا وأمريكا على العموم لمراجعة حساباتها بشأن العقوبات المفروضة على روسيا. حيث كان الاتحاد الأوروبي وأمريكا الأسرع في الإعلان عن فرض عقوبات اقتصادية، شملت مسؤولين روس وأوكرانيين بالمنع من دخول دول الاتحاد وأمريكا وكذا تجميد أموالهم، بل إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما استخدم ما هو أكثر من التهديد بالعقوبات الاقتصادية، إذ هدد بعزل روسيا دولياً، حيث نقلت عنه وسائل الإعلام قوله: "بأن أي استفزازات جديدة لن تؤدي إلا إلى زيادة عزل روسيا وتراجع مكانتها في العالم"².

ولم تقف موسكو مكتوفة الأيدي تجاه هذه التصريحات والقرارات الأوروبية والأمريكية، إذ صرح أليكس لنغاتشيف نائب وزير الاقتصاد الروسي بأن بلاده ستفرض

¹ فيجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 178 .

² أشرف رشيد، العقوبات الروسية على الغرب: الأثار والانعكاسات، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الدوحة،

2015، ص 07.

عقوبات اقتصادية على الاتحاد الأوروبي وأميركا إذا ما نفذت العقوبات الاقتصادية، وأنه يفضل أن تكون العقوبات سياسية¹.

وكان بوتين اضطر إلى اتخاذ بعض الإجراءات الجوابية، ومنها حظر صادرات هذه البلدان من المنتجات الزراعية والغذائية إلى روسيا كما أن سيطر الموالين لروسيا على الأقاليم الشرقية بما فيها الأراضي الزراعية أوقف عمليات الإنتاج والتصدير فكما ذكر سابقا تعتبر أوكرانيا من أكبر موردي الحبوب إلى أوروبا. ولم يتوقف الرئيس الروسي عند هذا الحد؛ حيث سرعان ما كشف أيضا عن أن بلاده صارت مدعوة إلى تغيير عقيدتها العسكرية، ولا سيما بعد إصرار الولايات المتحدة على نشر عناصر درعها الصاروخية في أوروبا وألاسكا، وتعزيز قوات «النااتو» ونشر قواعد عسكرية جديدة في بلدان شرق أوروبا، على مقربة مباشرة من الحدود الروسية، إلى جانب الاستمرار في خطط عسكرية الفضاء الكوني، ومحالات استخدام الأسلحة الإستراتيجية بوصفها أسلحة غير نووية. واتهم بوتين الولايات المتحدة بالاستمرار في محاولات استغلال الأزمة الأوكرانية لخدمة مآربها العسكرية الذاتية وإحياء حلف النااتو².

هناك أسباب كثيرة للشك في أن الدول الغربية سوف تكون قادرة على التوحد خلف العقوبات التي فرضتها على روسيا خاصة في ظل هشاشة الاقتصاد العالمي وتأثر الاقتصاد الأوروبي بالأزمة الاقتصادية العالمية.

كما أن التاريخ لا يعطي التشجيع على فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا فالتجارب التاريخية أثبتت أن روسيا قادرة على التأقلم والبقاء على قيد الحياة في المواقف الصعبة التي هي جزء من التاريخ الروسي والمواطن الروسي الهوية. مثل حصار لينينغراد في الحنب العالمية الثانية .

¹ أشرف رشيد، العقوبات الروسية على الغرب، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

² Dmitri trenin *the ukraine crisis and the resumption of great-power rival carnigie moscow center 2014 pp 8-15* .

وبالعودة إلى حجم المبادلات تشير الأرقام المنشورة على موقع المفوضية الأوروبية إلى أن العلاقات الاقتصادية لروسيا مع الاتحاد نتختى بكثير حجم العلاقات التجارية والاقتصادية لروسيا مع أميرها، فحسب تقديرات عام 2012 بلغ حجم التبادل التجاري السلعي بين روسيا والاتحاد الأوروبي 335.9 مليار يورو (468 مليار دولار)، منها 212.9 مليار يورو (296.6 مليار دولار) واردات أوروبية من روسيا، في حين أن واردات روسيا من الاتحاد بحدود 123 مليار يورو (171.3 مليار دولار)، وبذلك يكون الميزان التجاري في صالح روسيا محققا فائضا قدره قرابة 90 مليار يورو (125 مليار دولار)¹.

وقد استغلت موسكو فرصة كونها المنفذ الاقتصادي الطبيعي لأوروبا من أجل تعزيز أهداف إستراتيجيتها، ففي حال عاندت الدول الأوروبية روسيا واستمرت في العقوبات الاقتصادية على فإن التدايعات الاقتصادية ستكون كبيرة على أوروبا خصوصا على صعيد استيراد الغاز الروسي الذي يغذي أغلب احتياجات السوق الأوروبي من الغاز الطبيعي².

كما أن القطاع النووي، بحاجة إلى التقنيات الروسية لصيانتها وإلى اليورانيوم الروسي إذ إن العديد من الدول الأوروبية تمتلك مفاعلات نووية روسية، ما يعني أنه في حال فرض عقوبات على روسيا ستتوقف هذه الأخيرة عن صيانتها ما يؤدي إلى توقف هذه المنشآت عن العمل وزيادة الفاتورة الحربية وبالتالي أسعار النفط العالمية. وتعتبر ألمانيا البنك الأوروبي الأكثر تعلقا اقتصاديا بروسيا، حيث إنها أصبحت تشكل تقاطعا للمنتجات النفطية الروسية في أوروبا، وألمانيا هي أولى الدول أوروبا في

¹ موقع المفوضية الأممية للإتحاد الأوروبي، تقرير اقتصادي حول العلاقات الأوروبية الروسية، بتاريخ 2015/05/12

http://ec.europa.eu/priorities/economic-monetary-union/index_en.htm

² eu-ukraine-russia energy «triangle»: dependency interests contradictions" analytical report of the razumkov center national security and defence journal 2015 no4-5 .p.35 .

استيراد الغاز والنفط الروسي وفي حال فرضت عقوبات على الدول الأوروبية، فستعتمد روسيا إلى قطع النفط والغاز عن ألمانيا ما سيؤثر بشكل كبير على اقتصادها. لكن ألمانيا ليست الوحيدة التي تتأثر لهذه الدرجة، فكل دول أوروبا الشرقية تتعلق بالغاز الروسي وأي عقوبات روسية على أوروبا، ستقضي على هذه الدول. والمشاريع التي تقوم بها روسيا منذ فترة لمد أنابيب الغاز شمالا وجنوبا تزيد تعلق الدول الأوروبية بغازها، ففرنسا مثلا أصبحت تستورد 15 % من حاجاتها الطاقوية من روسيا. من هذا المنطلق، نرى أنه من الصعب جدا أن تعمد أوروبا إلى المضي في عقوبات على روسيا ومعرضة مصالحها داخل أوكرانيا خصوصا مع تصريحات بوتين الأخيرة والتي توعد فيها أوروبا أن تعود إلى عصر الحطب. والغاز ليس الوسيلة الوحيدة للضغط على أوروبا اقتصاديا، فهناك المواد الأولية (المعادن الأرضية النادرة) حيث تعتمد إيرباص (*Airbus*) بشكل حصري على روسيا لتزويدها بالتيتانيوم، وأيضا هناك المواد الغذائية كالقمح الذي تزود به روسيا السوق الأوروبي¹.

¹ موقع المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي، تقرير اقتصادي حول العلاقات الأوروبية الروسية، بتاريخ 2015/05/12
http://ec.europa.eu/priorities/economic-monetary-union/index_en.htm

المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الطاقوية الروسية في أوكرانيا:

المطلب الأول: السيطرة على شبكة أنابيب الغاز الطبيعي.

انتهجت روسيا إستراتيجية جديدة من خلال العمل على تنويع شبكات أنابيبها بغية إحكام قبضتها على السوق الأوروبية، وهذا بالرغم من امتلاكها لشبكة واسعة من أنابيب نقل الغاز والتي تبلغ حوالي 158200 كلم مطلقاً عدة مشاريع لإنشاء أنابيب جديدة كهدف أول والهدف الثاني هو مواجهة الابتزاز الأوكراني بسبب الخلافات حول رسوم العبور، ومن أهم المشاريع الضخمة أنبوب غاز ضخ لا يمر عبر أوكرانيا والذي يربط روسيا بألمانيا مباشرة عبر مياه بحر البلطيق سمي بـ"سيل الشمال" (*nord stream*) وقد بدأ هذا الأنبوب بضخ الغاز نحو ألمانيا في شهر نوفمبر 2011. علماً أن إنجاز الأنبوب بدأ سنة 2006. بين شركة *basf* الألمانية وغازبروم الروسية¹.

يحظى هذا المشروع بالأولوية وهو من الأمثلة الناجحة ونموذج جيد للشراكة الإستراتيجية بين روسيا وبعض الدول الأوروبية على شاكله ألمانيا وهو ما يمنح لروسيا فرصة لتنويع طرق إمداد الغاز باتجاه دول البلطيق وكذا دول غرب أوروبا، وأيضاً تقليص مخاطر أي مشاكل تحدث مع الجار الأوكراني.

يوجد أيضاً مشروع آخر سمي "سيل الشمال الثاني" (*2nd nord stream*) يهدف هذا المشروع الأطول إلى ربط بريطانيا، فرنسا، وهولندا وبلجيكا بالغاز الروسي وبالتالي فإن كيف وواشنطن خسرا الرهان من أجل تضيق الخناق على روسيا².

تسعى الدول الأوروبية جاهدة للتحرر من تبعيتها للغاز الروسي وبدعم من واشنطن قرر الاتحاد الأوروبي إنشاء مشروع مضاد وذلك ببناء أنبوب غاز جديد ينطلق من دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط مروراً بتركيا وصولاً إلى دول أوروبا الجنوبية الشرقية

¹ سي الطيب قويدر، الأمن الطاقوي الأوربي، 2014/03/01

<http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com-content&view=article&id=296>

² نفس المرجع.

ويضم كل من بلغاريا، اليونان، دول البلقان والمجر سمي هذا المشروع (*nabucco*) وقد تم الاتفاق على إنجاز هذا الأنبوب عام 2002.

جاء رد غاز بروم الروسية سريعا حيث قررت الشركة الحكومية إنشاء أنبوب غاز ثالث هو السيل الجنوبي (*south stream*) والذي تم ربطه بمشروع السيل الشمالي بعد اتفاقية عام 2006، وهو بدوره سيربط دول أوروبا الشرقية مباشرة بالأراضي الروسية مرورا بالبحر الأسود، ومن المتوقع أن يشرع هذا الأنبوب في العمل عام 2015¹.

تشكل المشاريع المنجزة من الطرف الروسي دلالة قوية على مدى نجاح السياسة الطاقوية الروسية في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية منها إبراز مكانة روسيا الدولية وطموحها في استعادة نفوذها وانتعاش اقتصادها.

¹ سي الطيب قويدر، الأمن الطاقوي الأوربي، مرجع سبق ذكره .

المطلب الثاني: أزمة الغاز الأولى 2006.

• مفهوم الأزمة الطاقوية حسب الدول المستوردة: "هو ذلك الموقف الذي تعاني فيه دولة ما نقصا في العرض من مصادر الطاقة بما يترافق مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي للدول"¹.

• مفهوم الأزمة الطاقوية حسب الدول المصدرة: "هي الحالة التي يصبح فيها المصدر غير قادر على بيع حصته من الطاقة بأسعار جيدة تسدد تكاليف الإنتاج وتخلق الأرباح"².

تسعى روسيا جاهدة لاستغلال مواردها الطاقوية أحسن استغلال واستخدامها كسلاح إستراتيجي بهدف تحقيق أهداف جيوسياسية بأقل تكلفة وأكثر فعالية وكذلك تفادي استخدام القوة العسكرية.

تميزت معاملة روسيا لدول الخارج القريب بأفضلية متميزة فيما يخص أسعار الطاقة بهدف ضمان التأثير السياسي عليها خاصة بالنسبة لأوكرانيا باعتبارها الممر المهم لصادرات الطاقة الروسية نحو أوروبا.

تهدف المبادلات الروسية- الأوكرانية في مجال الغاز خلال تسعينات القرن العشرين عدم قدرة أوكرانيا على دفع ما يصل إلى نحو 50 مليار م³ سنويا يتم استيرادها من روسيا، مما أدى إلى مستويات عالية من الديون والفواتير الغير المسددة، والتي أدت بدورها إلى حدوث تحويلات غير مرخص بها لأوكرانيا من حجم الكميات الطاقوية التي تعبر إلى أوروبا خلال الفترة 1991- 2000 وعليه تفاقمت الديون الأوكرانية، وأصبحت إحدى القضايا المهمة في النقاش الروسي- الأوكراني.

¹ خديجة عرفة محمد أمين، أمن الطاقة، سلسلة مفاهيم، العدد 50(جانفي 2008)، ص 04 .

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

شهد صيف 2004 عدة ترتيبات بين الحكومة الروسية وكذا الحكومة الأوكرانية منها تسوية الديون الأخيرة بالإضافة إلى عدد من الحكام المهمة لخلق جديد من التفاهم والتنسيق خلال السنوات القادمة¹.

أقرضت شركة غاز بروم الروسية قرضا لشركة نفطوغاز الأوكرانية يسمح لها من خلاله تسديد ديونها من الغاز، إضافة إلى مرور نحو 25 مليار م³ ككمية إضافية من الغاز خلال السنة 2005-2009 من روسيا نحو أوروبا عبر أوكرانيا.

حقق اتفاق عام 2004 مجموعة من البنود هي كالتالي:

- الاتفاق على ديون أوكرانيا لدى غاز بروم الروسية، بالإضافة إلى الاتفاق على ترتيبات توريد الغاز التركماني إلى أوكرانيا من حيث المبيعات والنقل البحري.
- الاتفاق على حجم مبيعات وأسعار الغاز الروسي إلى أوكرانيا، فضلا عن كميات العبور والرسوم الجمركية على الغاز الروسي إلى أوروبا.
- تأسيس شراكة بين شركتي غاز بروم الروسية ونفطوغاز الأوكرانية بهدف تجديد شبكة خطوط أنابيب النقل الأوكرانية، وبهدف تقليل تكاليف النقل ومخاطره.

1/ خلفيات أزمة 2006:

شهدت أوكرانيا عام 2004 أحداث سياسية هامة وفي السنة الموالية تطورات مهمة متعلقة بإمدادات الغاز الروسي الأوكراني أهمها قضية الإمدادات الطاقوية التركمانية وذلك حيثما طلبت السلطات التركمانية من نظيرتها الروسية والأوكرانية في ديسمبر 2014 زيادة سعر الغاز التركماني من حدود 42 دولار للألف م³ إلى نحو 60 دولار للألف م³ لحساب عام 2005².

¹ عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 64 .

² Jonathn stern the russian-ukrain gas crisis of january 2006 (university of oxford institute for energy studies, 2006).p03

توقفت فجأة إمدادات الغاز التركماني في 31 ديسمبر 2004، وهو ما أدى إلى التفاوض بين أوكرانيا وتركمنستان، وتم الاتفاق حينها على إعادة تشغيل إمدادات الغاز التركماني في 3 جانفي 2005، وتحديد سعر 58 دولار للألف م³ من الغاز التركماني مع تسديد 50 % منه نقدا والباقي على شكل مقايضة، غير أن الإشكال أن الإمدادات عبر غاز بروم لم تستأنف حتى ماي 2005.

وترتب على كل هذا:

* **نهاية مفهوم الاتحاد:** وقعت شركة غاز بروم الروسية مع شركة نفثوغاز الأوكرانية خلال عام 2003 عن اتفاقية بشأن إنشاء عمل مشترك بينهما في شكل ائتلاف (*consortion*) برأس مال قدره 35 مليون دولار، حيث تقوم فكرة هذا الاتحاد في العمل على الإشراف على توريدات الغاز الروسي وغاز دول آسيا الوسطى نحو أوكرانيا وأوروبا.

تبنى البرلمان الأوكراني قرارا في ربيع عام 2006 ينص على خطر بيع أو منح أية امتيازات في المواقع الإستراتيجية، حيث تعد منظومة نقل مستودعات التخزين الطاقة إحدى أهم المواقع التي يحظر بيعها¹.

وهكذا أصبحت فكرة مناقشة هذا الاتحاد فكرة غير مجدية، بل وانهارت فكرة مفهوم الائتلاف وذلك لتباعد الرؤى للمشروع بين الجانبين الروسي والأوكراني.

* **حلقات التخزين:**

وقعت غاز بروم مع شركة نفثوغاز في سبتمبر 2004 اتفاقا بشأن تسوية ديون الشركة الأوكرانية التي تراكمت على مدار 7 سنوات، جاء في الاتفاق العمل على تخفيض حجم توريدات الغاز إلى أوكرانيا بنحو 5 مليار م³ سنويا خلال الأعوام 2005-2009، نميز أنه لم يمض عام حتى تقدمت روسيا باحتجاج إلى كييف بشأن الغاز، حيث قامت غاز بروم بضخ كميات كبيرة من الغاز، وعندما طلبت غاز بروم ضخ جزء من هذه

¹ ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز(تر: عمار قط القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 82.

الكميات إلى سلوفاكيا بداية عام 2005، فإن شركة نفطوغاز لم تقم بتنفيذ ولا طلب من بين الأربعين طلب الذي تقدمت به غاز بروم، بل الغريب في ذلك أن نفطوغاز ادعت أنه لا يوجد لروسيا غاز مخزن في المستودعات الأوكرانية¹.

والحقيقة طرحت هذه الحادثة تساؤلات حول ما إذا كان غاز روسيا المخزن في أوكرانيا آمناً، ومما إذا كان يمكن أن يمثل مشكلة بالنسبة لإمدادات الطاقة نحو أوروبا².

2/ بوار اشتداد الأزمة:

طرحت مبادرة من الرئيس الأوكراني بوتينيكو في مارس 2005 يقترح فيها أن رسوم عبور الغاز يجب أن يتم نقلها إلى مستويات أوروبية، كما ينبغي دفعها بالدولار وعلى أساس دفع نقدي، وفي شهر جويلية من السنة نفسها صوت في مقابل ذلك مجلس الدوما الروسي صوت بالإجماع على أن بلدان رابطة الدول المستقلة (جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا) يجب أن تدفع أسعار أوروبية (أي عالمية) للغاز الروسي،

ومع مطلع أوت 2005 تم إعادة فتح جميع ملفات وقضايا العلاقات الطاقوية الروسية-الأوكرانية حيث:

- التخلي عن فكرة مشروع الاتحاد (*consortium*) الخاص بتجديد شبكة نقل الغاز في أوكرانيا.

- مسألة عدم تقنية أمان الغاز الروسي المخزن في المخازن الأوكرانية والذي يؤثر على أمن إمدادات الطاقة نحو أوروبا خلال أشهر الشتاء.

- تزامن هذا التدهور الكارثي في العلاقات الروسية-الأوكرانية مع فترة ارتفاع أسعار الطاقة أواخر عام 2005، خاصة وأن سعر 50 إلى 80 دولار للألف م³ في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق يتناقض بشكل حاد مع أسعاره بين 3 إلى 4 مرات من مستوى بلدان

¹ Jonathn stern the russian-ukrain gas crisis of january 2006 .p04

² Ipid . p 04

الاتحاد الأوروبي، وهكذا فشلت خلال الأشهر الأخيرة من عام 2005 المفاوضات بين غاز بروم الروسية وفتوغاز في إحراز أي تقدم.

بداية الأزمة: تم قطع الغاز عن أوكرانيا مع مطلع عام 2006، غير أنها بقيت مستمرة ومتواصلة نحو البلدان الأوروبية، وهو ما أدى بأوكرانيا إلى سحب كميات من الغاز الروسي الموجه نحو أوروبا عبر أراضيها ولمدة ثلاثة أيام . وأدى كل هذا إلى انخفاض الإمدادات الطاقوية عن بعض الدول الأوروبية، بل وأضحى هذا القرار ذا تأثير قوي على أوروبا¹.

وأصرت شركة غازبروم على أنها زودت أوروبا بالكميات المتعاقد عليها، بينما أصرت أوكرانيا هي الأخرى على أنها لم تقطع من حصة أوروبا من الغاز الروسي . وبات حينها فهم ما يحدث أمرا صعبا . حيث يمكن أن يفسر بطريقتين؛ إما أن الشركات الأوكرانية قامت باقتطاع نسبة من حصة أوروبا من الغاز الروسي، وإما أن شركة غازبروم قد فشلت في ضخ كميات كافية من الغاز في تلك الأنابيب العابرة لأوروبا. وقد أدت هذه الحادثة إلى تأثير فوري متباين على الدول الأوروبية؛ حيث خسرت المجر نسبة 40% من الإمدادات الروسية لها، فيما انخفضت إمدادات النمسا وسلوفاكيا ورومانيا بنحو الثلث، وفرنسا بنحو 25 - 30%، وبولندا بنحو 14%، وإيطاليا بنحو 25%.

وردت شركة غازبروم في تاريخ 02 جانفي 2006 على أنها ستضخ في شبكة النقل الأوروبية مقدار 95 مليون م³ . من الغاز كنسبة إضافية في اليوم الواحد، لتعويض ما اقتطعته أوكرانيا . وهكذا عادت الإمدادات النمساوية في اليوم الموالي إلى حالتها الطبيعية على الرغم من بقاء بعض الدول الأوروبية الأخرى تعاني، وهكذا استمر الخلاف لمدة أربعة أيام كاملة إلى أن تم الاتفاق على حل مشترك .

¹ Jonathn stern the russian-ukrain gas crisis of january 2006 Op.cit . p 08

3/ حل الأزمة: أعلنت شركتا غازبروم الروسية و نفتوغاز الأوكرانية في 4 جانفي 2006

عن انتهاء النزاع بينهما، وتوقيع عقد مدته خمس (05) سنوات وفق الشروط التالية:

- ستدفع شركة غازبروم تعريفة جمركية لعشركة نافتوغاز الأوكرانية قدرها \$1.60 لكل ألف م³ وفي كل 100 كلم، نظير نقل الغاز الروسي عبر أراضي أوكرانيا إلى أوروبا.

- ستصبح شركة *ros ukr energo* هي الشركة المخولة بتوفير الغاز لأوكرانيا، فشركة غازبروم لن تسلم الغاز الروسي لأوكرانيا، وشركة نفتوغاز لن تصدر أي غاز تستلمه من روسيا.

- تشكيل شركة مشتركة هي شركة أوكر غاز انارجو (*ukr gas energo*) بشراكة بين شركة *ros ukr energo* وشركة نفتوغاز، وذلك مع مطلع فيفري 2006، وبرأس مال تأسيسي قدره 15 مليون دولار. حيث يكمن دور هذه الشركة في بيع وتوزيع الغاز الروسي للمستهلكين الصناعيين في أوكرانيا¹.

- سيتألف التوازن الغازي السنوي لشركة *ros ukr energo* كما يلي: 41 مليار م³ من الغاز التركماني، ونحو 7 مليار م³ من الغاز الأوزبكي، ونحو 8 مليار م³ من الغاز الكازاخي، فضلا عن 17 مليار م³ من الغاز الروسي. يتم شراؤها من غازبروم على قاعدة 230 دولار للمليون متر مكعب². ومن خلال المبيعات فإن: 34 مليار م³ من الغاز يتم بيعها من خلال المشروع المشترك (*naftogas - ros ukr energo*) بقاعدة سعر 95 دولار لألف م³ خلال النصف الأول من عام 2006 للسوق الأوكراني دون الحق في إعادة تصديره. وفي عام 2007 سيتم بيع 58 مليار م³ من الغاز عبر المشروع المشترك إلى السوق الأوكرانية دون الحق في إعادة تصديره. كما سيتم تصدير 15 مليار م³ في برنامج مشترك مع *gas export*.

¹ ناتاليا غريب، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

² Jonathn stern the russian-ukrain gas crisis of january 2006 . op.cite .p09

- لا يمكن تغيير مدفوعات العبور وأسعار الغاز إلا باتفاق جميع الأطراف، وهكذا تم التوقيع على الاتفاق بين الأطراف الثلاثة: غازبروم، نفتوغاز، روس اوكر انارجو. والحقيقة كان هذا انتصارا جزئيا لشركة غازبروم التي حصلت على فرصة مباشرة لبيع الغاز في سوق التجزئة الأوكرانية وبحجم قدره 4 مليار دولار، بينما تجسد انتصار أوكرانيا في أنها لم تعط لروسيا إدارة منظومة نقل الغاز لديها، فضلا عن أنها لم تسمح برفع سعر الغاز إلى \$230 للوحدة.

المطلب الثالث: أزمة الغاز الثانية 2009

تعد أزمة الغاز الروسي- الأوكراني لعام 2009 من أعنف نزاعات الغاز التي تخوضها روسيا ضد أوكرانيا والدول الغربية، حيث فشل الجانبان في الاتفاق على سعر توريد الغاز الروسي إلى أوكرانيا وتعريفه عبوره نحو أوروبا عديد المرات. فضلا عن مشكلة تحديد الديون والفواتير المترتبة عن أوكرانيا نظير استغلالها للغاز الروسي. ويأتي هذا الخلاف مع قرب انتهاء المدة القانونية لاتفاقية عام 2006، والتي تنتهي آجالها مع نهاية ديسمبر 2008. وأدى استمرار الخلاف إلى أن قامت روسيا بقطع صادرات من الغاز عن أوكرانيا بتاريخ 1 جانفي 2009، فيما خفضته حينها على مولدافيا ونحو 16 بلدا أوروبيا بتاريخ 6 جانفي من السنة نفسها، بل وقطعته تماما في اليوم الموالي له¹.

خلفية عن الأزمة: تم تحديد في أواخر عام 2007 وبداية من عام 2008 أسعار تصدير الغاز إلى أوكرانيا بنحو 179.5 دولار للألف م³، أي بزيادة قدرها من 130 دولار للوحدة عام 2007 إلى 179.5 دولار للوحدة نفسها عام 2008. فيما وضعت أوكرانيا تعريفة جديدة على عبور الغاز الروسي عبر أراضيها بمقدار 1.70 مليار دولار 100م³/100كلم.

اتفق الرئيس بوتين مع الرئيس يوشينكو في 12 فيفري 2008 على أن يحل محل شركة RUE ابتداء من عام 2009 شركة غازبروم ونافتوغاز، حيث تقوم غازبروم

¹ Simon pirani jonathan stern and katja yafimava the russo-ukrainian gas dispute of January 2009 acomprehesive assessment (university of oxford institute for energy studies, 2006). p12.

بالشراكة مع نفثوغاز بتصدير جزء من الغاز إلى أوروبا، بما في ذلك الكميات الإضافية من التخزين. على أن يحل محل شركة *ros ukr energo* شركة نافثوغاز كمستورد للغاز من آسيا الوسطى، وستشترى بدءاً من شهر جانفي 2009 شركة نفثوغاز الغاز مباشرة من غازبروم وستكون المورد الوحيد لأوكرانيا) بمعنى استبعاد عودة شركة *ros ukr energo*. فضلا عن الترخيص لشركة غازبروم الروسية بالعمل في السوق الأوكرانية. كما ستطرح أسعار توريد الغاز ورسوم عبوره استناداً إلى "قانون السوق" عبر خطوات عدة ومستويات متفق عليها في غضون ثلاث سنوات، مع الاعتراف بضرورة عبور إمدادات الغاز عبر الأراضي الأوكرانية دون انقطاعها في المدى طويل الأجل (بمعنى حظر وقف أو تقليص عبور موارد الطاقة في حال وقوع نزاع أو خلاف حول تفاصيل العبور).

وقامت شركة غازبروم - عندما تعثرت المفاوضات في مارس 2008 - بخفض الإمدادات في خطوط الأنابيب العابرة لأوكرانيا مثلما فعلت في جانفي عام 2006. وردت شركة نفثوغاز بأنه إذا لم تستطع روسيا ضمان إمدادات كافية إلى أوكرانيا، فإنه لا يمكن لشركة نفثوغاز أن تضمن عبور كميات كافية لأوروبا.

والحقيقة فإن العلاقات الطاقوية الروسية-الأوكرانية انتابها نوع من عدم الشفافية بعد اتفاق عام 2006؛ حيث أن هذا الاتفاق أعطى قوة عملية للشركات المتوسطة على حساب كبرى الشركات المعروفة، فمثلاً شركات متوسطة مثل شركة *ITERA*، وشركة *EURL* *TRANS GAS* تتهم أنها دفعت مبالغ مالية للحصول على صفقات توريد الطاقة من آسيا الوسطى إلى أوكرانيا. كما فتحت اتفاقية عام 2006 المجال لشركة *ros ukr energo*؛ التي أنشئت عام 2004 كشركة سويسرية ذات عمل يربط بين شركة غازبروم الروسية وشركة *CENTREGAS* النمساوية¹، فلم تعد هذه الشركة تلعب دور الناقل فحسب، وإنما حتى

¹ محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي - الأوروبي في الفترة 2006-2016، أطروحة دكتوراه طور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 204.

دور الموزع للغاز الأوكراني المستورد من آسيا الوسطى. فضلا عن الدور الذي أخذته شركة *ros ukr energo* التي أنشئت في فيفري 2006 كعمل مشترك، أعطي الحق في توزيع الغاز مباشرة إلى المصانع الأوكرانية على حساب دور شركة نفثوغاز¹. بداية أزمة جانفي 2009: قطع الإمدادات عن أوكرانيا وأوروبا: أوقفت روسيا إمدادات الطاقة عن أوكرانيا بعد الإخفاق في الاتفاق على أسعار التسليم لعام 2009، فضلا عن الخلاف الحاصل حول الديون المتأخرة لأوكرانيا، والتي تقدرها غازبروم بنحو 2.4 مليار دولار، حيث تطمح غازبروم إلى أن تسدد أوكرانيا سعرا جديدا قدره 418 دولار/1000م3 من الغاز لحساب عام 2009.

وصرح الرئيس الأوكراني فيكتور يوشتشينكو في اجتماع مجلس الأمن القومي الأوكراني أواخر عام 2008 قائلا:

"نعم أنا مع قانون السوق، ولكن عندما أتكلم عن ذلك، فأنا أعني فيما أعنيه مسألة أجرة الأرض التي يتواجد عليها أسطول البحر الأسود الروسي، ومسألة تعرفه تخزين الغاز، وتعرفة السوق لترانزيت الغاز على الأراضي الأوكرانية"².

وهكذا لمح يوشينكو إلى بعض الخيارات الأوكرانية التي يمكن من خلالها الضغط على روسيا كونها إحدى قضاياها الأمنية الموجهة.

وقامت شركة غازبروم الروسية في أول جانفي 2009 بقطع جميع إمدادات الغاز عن أوكرانيا (بلغ حجم تقليص التوريدات 110 مليون م3 في اليوم)، مع استمرارها نحو البلدان الأوروبية. كما أعلنت في اليوم الموالي لذلك شركة نافثوغاز الأوكرانية عن سحب مقدار 21 مليون م3 من الغاز يوميا لدعم الترانزيت، حيث وعدت أن تدخل هذه الكمية في الحسابات الرسمية حالما تستأنف التوريدات. وادعت شركة غازبروم في تاريخ 5 جانفي

¹ Simon pirani jonathan stern and katja yafimava the russo-ukrainian gas dispute of January 2009 acomprehesive assessment Op.cit . p 09

² ناتاليا غريب، مرجع سبق ذكره، ص 90.

2009 بأن نحو 65.3 مليون م3 من الغاز قد سرقت خلال الأيام الأربعة الأولى من السنة. وهكذا قامت غازبروم بخفض خمس إمداداتها الطاقوية عن أوروبا، وطلبت أن تقوم أوكرانيا بتعويض روسيا عن كمية "الغاز التقني" الذي اقتطعته. بينما صرح ممثل الرئاسة الأوكرانية لشؤون أمن الطاقة بودغان سوكولوفسكي معلقا على حالة انخفاض الإمدادات الطاقوية الروسية عن أوكرانيا مع مطلع شهر جانفي عام 2009 قائلاً:

إذا لم يسلم الجانب الروسي كميات تتجاوز كميات الغاز الروسي المسلم حالياً، فإن مشاكل تقنية خطيرة قد تقع في غضون عشرة أيام فيما يتصل بعبور الغاز الروسي إلى أوروبا.. وإذا لم تزود شبكة الأنابيب بكميات من الغاز، فإن الضغط فيها سيتراجع، ما يعني أن اضطرابات ستحصل في شكل تلقائي.. وسيكون النظام مجبراً على التوقف لمعاودة الضغط مجدداً.. وقد يأتي وقت يشهد فيه عبور الغاز اضطراباً

وتدعي أوكرانيا بأن وقف تسليم الغاز المخصص للاستهلاك المحلي الأوكراني هو السبب في تراجع الضغط، فيما ردت شركة غازبروم بأن أوكرانيا انتهكت معاهدة دولية حول عبور إمدادات الطاقة. وطلبت روسيا من أوكرانيا دفع قيمة كمية الغاز التي تم الاستيلاء عليها، مع تسديد الفواتير والديون المترتبة عن تأخر السداد من أوكرانيا. والتي تقدرها غازبروم بنحو 2.4 مليار دولار.

وهكذا قامت غازبروم في تاريخ 6 جانفي 2009 بخفض صادراتها من الطاقة بنحو ثلاثة أخماس عن الدول الأوروبية، أي ما يعادل مقدار 65.3 مليون م3. فيما قامت بقطعه كلية عن أوروبا في اليوم الموالي لذلك. بينما أصدرت المحكمة التجارية الأوكرانية في كييف قراراً بعدم شرعية الاتفاقية المبرمة بين نافتوغاز وغازبروم عام 2007 بشأن تعريف الترانزيت، فضلاً عن أنها ألغت اتفاقية ترانزيت الغاز عبر الأراضي الأوكرانية.

وقامت شركة غازبروم في الفترة بين 14-17 جانفي 2009 بإرسال طلبها إلى شركة نافتوغاز القاضي بتحويل مقدار 99 مليون م3 عبر محطة الغاز (سودجا) في ضواحي كورسك، وطلبت بتوصيل هذا الغاز إلى بلغاريا عبر محطة (أورلوفكا) في ضواحي

أوديسا. بيد أن شركة نافتوغاز أبقت صمامات أنابيب الغاز مغلقة، حيث بررت ذلك بأن الممر المطلوب سيشغل كل منظومة نقل الغاز الأوكرانية، وهو ما يتطلب استئناف التوريدات بالحجم الكامل بنحو 420 مليون م³ وفي جميع الاتجاهات¹.

حل الأزمة ونهاية الخلاف: تم الإعلان في 19 جانفي من السنة عن انتهاء الخلاف، ووقعت غازبروم ونافتوغاز اتفاقيتين منفصلتين لمدة عشر سنوات لتوريد ونقل الإمدادات الطاقوية الروسية عبر أوكرانيا نحو أوروبا. وتخص الاتفاقية الأولى إمدادات الغاز نحو أوكرانيا، بينما اختصت الاتفاقية الثانية بتعريفه عبور الغاز الروسي عبر أوكرانيا. وهكذا أعلن الجانبان بأن تخفيضات عام 2009 ستكون مطبقة في فاتورة استيراد أوكرانيا بحوالي 20%، بينما ستبقى فاتورة عبور الغاز الروسي نفسها وحسب عام 2008. غير أنه مع حلول عام 2010 ستصبح أسعار الوقود وتعريفه العبور ذات مستويات أوروبية وعبر ثلاث خطوات سنوية. ففي الوقت الذي تصل فيه الأسعار الأوروبية للغاز نحو 3م³/450\$/ في النصف الأول من عام 2009، فإن أوكرانيا ستحظى بتخفيض قدره 20%، وهو ما يعني دفع أوكرانيا لسعر قدره 325\$/ للوحدة.

وتم إعادة تشغيل الإمدادات الطاقوية نحو أوروبا في الفترة من 20 - 22 جانفي من السنة نفسها، حيث وصلت لمستوياتها الطبيعية المعهودة في الفترة المذكورة.

اتفاق 19 جانفي 2009 بين روسيا وأوكرانيا: وتضمن هذا الاتفاق على النقاط التالية:

- تعد سنة 2009 آخر سنة لأسعار التفضيلية التي تحصل عليها أوكرانيا من روسيا، كما أنها السنة الأخيرة لتعريفه العبور المخفضة للغاز الروسي نحو أوروبا. ففي عام 2010 ستدفع أوكرانيا أسعارا أوروبية لوارداتها من الطاقة، بينما ستدفع شركة غازبروم أيضا أسعارا أوروبية لعبور إمداداتها الطاقوية عبر أوكرانيا.

¹ ناتاليا غريب، مرجع سبق ذكره، ص 97.

- سيصل حجم التدفقات الطاقوية الروسية من الغاز مقدار 423.8 مليون م3، وسيكون السعر المتوسط الذي تدفعه أوكرانيا عام 2009 نحو 250 دولار للوحدة، بينما ستزيد نسبة تعريفية العبور إلى نحو 2.5 دولار لكل ألف م3/100كلم

الأسعار وتعريفات العبور: لقد تم التوقيع على اتفاقية بين روسيا وأوكرانيا بلغ مداها عشر سنوات حيث نصت على:

- **عقد التوريد:** بناء على المادة الثانية من العقد يتم تزويد أوكرانيا بنحو 40 مليار م3 من الغاز في عام 2009، ومقدار 52 مليار م3 سنوي عام 2010، والى غاية نهاية فترة العقد المقدرة بعشر سنوات.

- **مستوى الأسعار:** بناء على المادة الرابعة من الاتفاق، فإن أوكرانيا تدفع أسعار ل وارداتها من الغاز بمقدار 80% من مستوى الأسعار الأوروبية في عام 2009، بينما ستدفع مستوى أسعار بما يساوي مستوى الأسعار الأوروبية من الغاز عام 2010¹.

ويستخلص مما سبق أن الخلاف الروسي - الأوكراني حول أسعار الغاز هو أحد أهم أدوات الصراع الروسي - الأوروبي حول أوكرانيا وتوجهاتها الخارجية. والحقيقة أن الأزمة الأوكرانية لعام 2006 كشفت مدى قابلية الأمن الطاقوي للعطب الشديد، بيد أن الأزمة الأوكرانية لعام 2009، فقد مست بصفة مؤكدة كلا الأمن الطاقوي الروسي والأوروبي على وجه التحديد، وذلك حينما أدت هذه الأزمة إلى قطع الإمدادات الطاقوية عن دول الاتحاد الأوروبي، سيما في وقت الشتاء الذي يعد من أكثر الأوقات أهمية، وحاجة في دول الاتحاد الأوروبي لموارد الطاقة.

وتمثل الأزمة الأوكرانية لعام 2009، أحد أهم الخيارات الروسية أمام دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتوظيف روسيا ل سلاح الطاقة تجاه دول هذا الاتحاد، وهكذا تكون

¹ Simon pirani jonathan stern and katja yafimava the russo-ukrainian gas dispute of January 2009 acomprehesive assessment op.cit .p09.

روسيا قد أثبتت أنها تمتلك سلاحا فعالا لا تتوانى عن توظيفه تجاه دول الاتحاد الأوروبي، كلما تعلق الأمر بمصالحها الحيوية، خاصة في دول الخارج القريب.

المطلب الرابع: البعد السياسي لأزمات الغاز

يبدو حقيقة ذلك البعد السياسي لهذا النزاع من خلال محاولات الابتزاز السياسي الروسي لأوكرانيا عن طريق الضغط الاقتصادي الشديد عليها، حيث تعترم روسيا محاولة زعزعة أوكرانيا على أمل خلع رئيسها الموالي للغرب بواسطة الضغط الاقتصادي الخانق لأوكرانيا. فلا عجب أن تمس الإجراءات الروسية الجديدة الخاصة بأسعار الغاز بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق-خاصة أوكرانيا-؛ التي تعترم إقامة علاقات وطيدة مع الغرب. حيث طلبت غازبروم من أرمينيا وجورجيا وأذربيجان دفع نحو 110 دولار للألف م3، ومن مولدافيا نحو 160 دولار للوحدة نفسها، بينما طلبت من أوكرانيا سعرا مقداره 230 دولار للوحدة. بينما تستمر بيلاروسيا-ذات العلاقات الوطيدة مع روسيا- في دفع سعر 46.5 دولار للألف م3 لحساب عام 2006. وهذا ما يدل على حدة البعد السياسي لأزمة الطاقة الروسية- الأوكرانية¹.

والحقيقة أدرجت روسيا في مباحثاتها مع أوكرانيا حول أسعار الغاز-حسبما أعلن عنه رئيس الوزراء الأوكراني آنذاك ياناكوفينش- مجموعة من الشروط لاستكمال صفقة الغاز؛ فمقابل الخفض النسبي لأسعار الغاز الروسية، على أوكرانيا أن تجري استفتاء شعبيا، بشأن موضوع الناتو مع دفن فكرة انضمام كييف إلى الحلف، فضلا عن إبقاء أسطول البحر الأسود الروسي المتمركز في سيفاستيبول حتى عام 2017، مع حق التمديد.

¹ محفوظ رسول، مرجع سبق ذكره، ص 213.

ويعبر الرئيس الأوكراني عن أزمة بلاده مع روسيا في مقال له في جريدة وول

ستريت بقوله:

"إن الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة كان يقوم بدفع كميات هائلة من الغاز لدول الكتلة الغربية، ولم يستخدمه كسلاح للضغط على جيرانه، وما تقوم به روسيا اليوم من استخدام الغاز كسلاح للضغط، يعد ابتزازاً للدول الأوروبية دون أن تتخذ هذه الدول موقفاً موحداً ومتعاوناً لمواجهة احتكار روسيا، وسيطرتها على أمن الطاقة الأوروبي".¹

¹ محفوظ رسول، مرجع سبق ذكره، ص 213

إن تصورات صناع السياسات في روسيا عن أمن بلدهم والمكانة الإقليمية والدولية التي ينبغي أن تلعبها روسيا في السياسة الدولية. كان لها الدور الحاسم في البحث عن مختلف الإستراتيجيات القوية والكفيلة بضمان مصالح روسيا الإقليمية وكذا الدولية، وعلى اعتبار أن روسيا دولة طاقوية بامتياز وذلك لضخامة احتياطياتها من البترول والغاز، وهو ما أعطى لروسيا دفعا قويا في العمل على توظيف سلاح الطاقة لخدمة أهدافها السياسية وطموحاتها، وبالتالي هو توجه جديد نحو تعزيز الاعتماد على الطاقة كأحد وسائل الإستراتيجية الروسية الفعالة في الهيمنة على دول الجوار خاصة أوكرانيا، وفي نفس الإطار الوقوف في وجه مختلف الإستراتيجيات الغربية تجاه دول شرق أوروبا .

يستخلص مما سبق ذكره في الدراسة وقصد اختيار الفرضيات المطروحة فإن الفرضية الأولى القائلة بأن بكل من المحدد الأمني والاقتصادي هما المحركان الرئيسيان للإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، قد تم إثباتها على اعتبار أن أهم الأهداف هو ضمان الاحترام التام لمصالح روسيا الاقتصادية في مقدمتها تلك المتعلقة بالطاقة .

أما الفرضية الثانية فقد تم تأكيدها على اعتبار أن استخدام سلاح الطاقة كان له الدور الكبير في تحقيق الأمن القومي الروسي، من خلال مختلف الوسائل والضغطات الممارسة على أوكرانيا لرفض إقامة أي قواعد عسكرية للحلف الأطلسي لأن فقدان أوكرانيا بالنسبة لروسيا يشكل أكبر تهديد للأمن القومي الروسي وكذا فرص مجابهة أمريكا خاصة مشروع الدرع الصاروخي .

أما بالنسبة للفرضية فإن كل من وسائل الإستراتيجية الروسية وكذا أزمات الغاز سواء الأولى أو الثانية . وقد أكدت بقوة صحة هذه الفرضية خاصة وأن البعد الطاقوي حقيقة لعب حاسما في ترجيح كفة روسيا أثناء الخلاف الروسي الأوكراني، وتداعياته على أمن أوروبا الطاقوي .

نستخلص أيضا من الدراسة أن البعد الطاقوي خاصة عند تزامنه مع ارتفاع الأسعار، وكذا الطلب الشديد يصبح أداة مهمة وحاسمة لتحقيق عديد الأهداف على اختلاف ميادينها . والدليل على ذلك إن حاجة أوروبا الشديدة للموارد الطاقوية الروسية جعلها في موقف صعب أمام مختلف الأحداث الجارية، على الساحة الأوكرانية خوفا من غضب روسي يعيدها إلى عصر الفحم، ومثال ذلك أن ضم القرم لروسيا قابله دهشة أوربية دون القدرة على رد الفعل الحقيقي .

ونستخلص أيضا من الدراسة أن معظم الدول المحيطة بروسيا هي تحت رحمة النفوذ الروسي على اعتبار حاجة هذه الدول لروسيا، خاصة حاجتها للمواد الطاقوية . وبالتالي فإن أي دولة تعي جيدا مخاطر أي تقارب مع الغرب الباحث عن فضاء جيوسياسي يكون بالمرصاد لأي أهداف روسية مستقبلا.

ونستخلص أيضا من الدراسة أن روسيا هي أحد أهم القوى الطاقوية العالمية التي لا يمكن إغفالها على المديين المتوسط والبعيد وذلك لضخامة الاحتياطي الطاقوي الروسي، ما يجعل روسيا خزانة طاقوية واعدة، يقابله في ذلك مزيد من اعتماد دول الاتحاد الأوربي إلى مزيد من الاعتماد الطاقوي على روسيا في ظل صعوبة إيجاد بدائل أخرى .

ونستخلص أيضا من الدراسة أن حالة الاعتماد المتبادل بين روسيا والاتحاد الأوربي هي أحد أهم القضايا الحاكمة لمسار العلاقات الطاقوية الراهنة ولا أدل على ذلك استثناء الدول الأوربية في عقوباتها الاقتصادية على روسيا لشركة غازبروم صاحبة أكبر إنتاج طاقوي روسي .

إن عودة روسيا للساحة الدولية كقطب قوي منافس للغرب بزعامة أمريكا بشروط بالاختيار الجيد للإستراتيجيات وكذا التأقلم مع مختلف التغيرات الطارئة في السياسة الدولية .

قائمة الكتب باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر: عماد حاتم، دار الكتاب للنشر، بيروت، لبنان، 2004.
2. جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيوسياسية، تر: قاسم المقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2014 .
3. حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009.
4. زهير بوعمامة، أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، الجزائر، الوسام العربي للنشر، 2011.
5. سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
6. صبري فارس الهيتي، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
7. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009) .
8. ليليا شيسstofا، روسيا بوتين، تر: بسام شيحة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
9. محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج الاقتراب والأدوات (الجزائر: د.د.ن، 1997).
10. ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز(تر: عمار قط القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011) .
11. نصري دياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
12. يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا، تر: عبد الله حسن، دار الفكر للنشر، دمشق، 2010.

ب- الدوريات والمقالات

1. أشرف رشيد، العقوبات الروسية على الغرب: الأثار والانعكاسات، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الدوحة، 2015.
2. خديجة عرفة، أمن الطاقة، سلسلة مفاهيم، الأسس العلمية للمعرفة، بيروت: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008.
3. نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، سلسلة قضايا، بيروت، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2009.
4. واثق محمد براك، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة القوقاز، مجلة أبحاث، ع.09، 2009 .
5. وليم نصار، روسيا قوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 20، 2008 .

مراجع اللغة الإنجليزية

أ- الكتب

1. *Anders aslund, Ukraine: how ukraine became a market economy and democracy (Washington d.c Peterson institute for international economics 2009) .*
2. *Buzan, people states and fear: the national security problem in international relations,.*
3. *Daniel Yergin، ensuring security. Foreign affairs. Volume 85. No02 (march – abril 2006).*
4. *John roberts after the war southern coridor in adrian dellecker and thomas gomart (ed) russian energy security and foreign policy(London: routledge 2011).*
5. **Jonathn stern the russian-ukrain gas crisis of january 2006 .**
6. *Richard sakawa, russian politics and society, london&new York: routledge taylor&francis group, fourth edition, 2008*
7. *Victor zaborsky crimea and the blacke sea fleet in russion Ukrainian 1995.*

8. J.perovic .r.orttung. and a .wenger. Russian enery power and foreign relation: Implication for conflict and cooperation. Routledge: new york. 2009 .

ب - الدوريات والمقالات

1. *Dmitri trenin the ukraine crisis and the resumption of great-power rival carnigie moscow center 2014.*
2. Jonathn stern **the russian-ukrain gas crisis of january 2006** (*university of oxford institute for energy studies, 2006*).
3. *Simon pirani jonathan stern and katja yafimava the russo-ukrainian gas dispute of January 2009 acomprehesive assessment (university of oxford institute for energy studies, 2006)* .
4. *Simon pirani jonathan stern and katja yafimava the russo-ukrainian gas dispute of January 2009 acomprehesive assessment.*
5. *simon pirani .ukraine's gaz sector university of oxford(oxford institute for energy studies. 2007)*
6. *eu-ukraine-russia energy «triangle»: dependency interests contradictions" analytical report of the razumkov center nqional security and défonce journal 2015 no4-5 .*

مراجع اللغة الفرنسية

أ - مقالات

1. *Filip siel louis, Géopolitique de pétrol(paris: armand colin, 2006)*
2. *Lionel ponsard. Russia-nato cooperative security. London. Routledge. 2007.*

ب - رسائل جامعية

1. *Milanie badri. Lukraine entre lunioneuropeenne et la russie universite lyon2 2007.*

1. روسيا اليوم، "فصول أزمة الغاز الروسية الأوكرانية"، 15 جانفي 2010، <http://arabic.rt.com/info/24521/>
2. الغاز الأوروبي يعود إلى عروق أوربا مجددا، 12 جانفي 2009
<http://www.alqaabas.com.kw/sites/default/files/artiginal/2009/01/13234019jpg>
3. موقع المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي، تقرير اقتصادي حول العلاقات الأوروبية الروسية، بتاريخ 2015/05/12
4. http://ec.europa.eu/priorities/economic-monetary-union/index_en.htm
5. سي الطيب قويدر، الأمن الطاقوي الأوروبي، 2014/03/01
6. <http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com-content&view=article&id=296>
7. خريطة مرور أنابيب الغاز <http://www.vetogate.com/893563>

الرسائل الجامعية

1. بلعباس عبد الكامل، الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 2015.
2. عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة - فرصها وقيودها-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.
3. محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي- الأوروبي في الفترة 2006-2016، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.